**التيارات اليمينية واليسارية في أوربا**

 **أ. م. د. ابتسام حاتم علوان**

 **قسم النظم السياسية والسياسات العامة**

**المقدمة :**

 تفتقر الأيديولوجيات بصورة لا تتغير الى الشكل الواضح والاتساق الداخلي للفلسفات السياسية : فهي متماسكة بدرجة تزيد او تنقص . وينبع افتقارها للشكل في جزء منه الى حقيقة ان الأيديولوجيات ليست انساقا ً فكرية مغلقة على طريقة النُساك، بل هي نمطيا مجموعة سائلة من الأفكار التي تتداخل مع الأيديولوجيات الأخرى وتظلل بعضها البعض . ولا يدفع هذا فقط التطور الأيديولوجي ، بل انه يقود أيضا ً الى ظهور اشكال أيديولوجية هجينة ، مثل الفكر المحافظ الليبرالي والنسوية الاشتراكية والقومية المحافظة . بل اكثر من ذلك ، تتضمن كل أيديولوجيا عددا ً من التقاليد ووجهات النظر المتنوعة وحتى المتنافسة ، وليس من غير الشائع ان تكون السجالات بين انصار نفس الأيديولوجيا اكثر انفعالا ً ومرارة من النقاش بين انصار الأيديولوجيات المتنافسة ، لان الامر يتعلق بالطبيعة الحقيقية للأيديولوجيا محل السؤال – فما الاشتراكية "الحقة" والليبرالية "الحقة" والفوضوية "الحقة" ؟ وتصبح تلك الصراعات داخل التقاليد الأيديولوجية وبينها اكثر اختلاطا ً واضطرابا ً لحقيقة انه يتم خوضها باستخدام نفس المفردات السياسية ، حيث يضفى كل جانب على مصطلحات مثل "الحرية" و "الديمقراطية" و "العدالة" و "المساواة" المعاني الخاصة به . ويلقى هذا الضوء على المشكلة التي اطلق عليها دبليو بي جالي (55-1955) المفاهيم الخلافية بصورة جوهرية " ، وهي مفاهيم تدور حولها خلافات على درجة من العمق بحيث لا يغدو من المستطاع ان يظهر لها تعريف مستقر او متفق عليه .

 وبهذا المعنى ، يغدو مفهوم الأيديولوجيا بكل تأكيد "خلافيا ً بصورة جوهرية"، وكذلك الامر بالنسبة للمصطلحات الأخرى التي يتم عرضها في قسم " منظورات" الوارد في نهاية كل فصل .

 على اية حال ، لابد ان يكون هناك بوضوح حد لعدم التماسك او الافتقار للشكل في الأيديولوجيات ، لابد ان تكون هناك نقطة تفقد الأيديولوجيا عندها هويتها وربما يتم امتصاصها في أيديولوجيا منافسة لها ، إذا ما تخلت عن مبدأ اثير لها على وجه الخصوص او احتضنت نظرية استهجنتها قبل ذلك . أيمكن لليبرالية ان تظل على ما هي عليه لو تخلت عن التزامها بالحرية ؟ هل ستظل الاشتراكية اشتراكية لوقت طويل لو اصبح لها شهية للعنف والحرب ؟ إن احدى السبل للتعامل مع هذه المشكلة ، حسبما يرى ميشيل فريدين (1996)هو إلقاء الضوء على مورفولوجية الأيديولوجيا ، أي شكلها وبنيتها ، من خلال مفاهيمها المفتاحية ، بنفس الطريقة التي يساعد بها ترتيب الأثاث في الغرفة في التمييز بين المطبخ وغرفة النوم وغرفة الجلوس وما الى ذلك. فكل أيديولوجيا تتميز على هذا النحو بمجموعة من المفاهيم المركزية والهامشية ، وليس يتعين ان تكون كلها حاضرة في النظرية او المذهب حتى يتم التعرف عليها باعتبارها تنتمي الى تلك الأيديولوجيا . إن المطبخ ، على سبيل المثال ، لن يتوقف عن ان يكون مطبخا ببساطة لان الحوض او الفرن ازيلا ، وبالمثل سيظل المطبخ مطبخا ً عبر الزمان رغم وصول مخترعات جديدة كالة غسل الاطباق او فرن الميكروويف . ومع ذلك قد تكون الأيديولوجيات " سميكة" او "نحيلة" بمعيار حجم اثاثها المفاهيمي ، فبينما تقوم الأيديولوجيات الليبرالية والمحافظة والاشتراكية على مجموعة عريضة ومتميزة من القيم والمذاهب والمعتقدات ، تتسم ايديولوجيات أخرى كالفوضوية والنسوية بانها اكثر نحافة في المركز ، وعادة ما تتسم بطابع مستعرض، بحيث تضم عناصر من التقاليد الأيديولوجية الأكثر سمكا ً . ويفسر هذا أيضا ً لماذا يكون هناك جدل واضطراب (ربما غير قابل للحل) بخصوص ما إذا كانت القومية والتعددية الثقافية خصوصا ً ايديولوجيات اصيلة او مجرد زينة لأيديولوجيات اخرى تلعب دور المضيف بالنسبة لها .

 وبالرغم من ذلك ، تجسد الأيديولوجيات ادعاء بكشف الحقيقة ، وبهذا المعنى يمكن النظر اليها "كأنظمة للحقيقة "(Regimes of Truth) . ومن خلال تزويدنا بلغة للخطاب السياسي ، وبمجموعة من الافتراضات والمقدمات عن كيفية عمل المجتمع بالفعل وما ينبغي ان يكون عليه ذلك ، تقوم الأيديولوجيا بإرساء بنية لما نفكر فيه وللطريقة التي نتصرف بها . و"كنظام للحقيقة" ترتبط الأيديولوجيات دائما ً بالسلطة ، وتسعى الأيديولوجيا ت في عالم من الحقائق والقيم والنظريات الى ترتيب القيم فوق بعضها البعض وفقا ً لسلم أولويات معين والى إضفاء الشرعية على نظريات معينة او مجموعات معينة من المعاني . واكثر من ذلك ، تساعد الأيديولوجيات ، لكونها تقدم خارطة فكرية للعالم الاجتماعي ، على إقامة العلاقة بين الافراد والجماعات من جانب ، والابنية الاوسع للسلطة من جانب اخر . وللك تلعب الأيديولوجيات دورا ً حاسما ً إما في دعم بنية السلطة القائمة ( من خلال تصويرها بانها عادلة او طبيعية او ملائمة او ما الى ذلك) او اضعافها او تحديها من خلال ابراز شرورها او مظالمها ، ومن خلال تركيز الانتباه على العوامل الجاذبة في بنى السلطة البديلة .

 قد تكون الأيديولوجيا ملمحا لا ينفصل عن السياسة منذ أواخر القرن الثامن عشر لكن محتواها يتغير بشكل تام مع تسارع معدل التحولات الأيديولوجيا منذ ستينيات القرن العشرين وظهرت ايديولوجيات جديدة مرت بعملية إعادة تعريف وتجيد اتسمت بالراديكالية في بعض الأحيان . ونشأت الأيديولوجيا السياسية عن التحول من الاقطاع الى الراس مالية الصناعية بعبارة مبسطه تطورت التقاليد الأيديولوجيا المبكرة او الكلاسيكية – الليبرالية والمحافظة والاشتراكية – كمحاولات متباينة لتشكيل المجتمع الصناعي الناشئ فبينما ناصرت الليبرالية قضية الفردية والسوق والحد الأدنى من الحكم وقفت الايديولجيا المحافظة دفاعا عن النظام القديم الذي جرى تحصينه بشكل متزايد فقدمت الاشتراكية رؤية مختلفة تماما عن المجتمع القائم على الجماعية والمساواة والتعاون .

 مع تقدم القرن التاسع عشر اكتسبت كل هذه الأيديولوجيات طابعا مذهبيا اكثر وضوحا ً وصارت مرتبطة بطبقة اجتماعية في المجتمع حيث مثلت الليبرالية أيديولوجيا الطبقة الوسطى الصاعدة والمحافظة أيديولوجيا الطبقة الارستقراطية والنبلاء والاشتراكية أيديولوجيا الطبقة العاملة المتنامية وفي المقابل تطورت الأحزاب السياسية حتى عبرت عن مصالح هذه الطبقات وقدمت تعبيرا ً عمليا عن الأيديولوجيات المختلفة ولذلك امتلكت هذه الأحزاب بصورة نمطية برامج سياسية وكان الجدل الأيديولوجي هو المعركة بين الفلسفتين الاقتصاديتين المتنافستين الرأسمالية والاشتراكية وهكذا كانت الأيديولوجيا السياسية بؤرة اقتصادية قوية وهو ما نجح في تمثيله الانقسام الى يمين ويسار وعبر عنه الطيف السياسي الذي يعود الى الثورة الفرنسية حينما تم ترتيب المقاعد الذي تبنته الجماعات المختلفة في اول اجتماع لمجلس الطبقات عام 1789م الذي ارتبط بتفضيل المساواة والملكية المشتركة من ناحية ومساندتها حكم ذوي المواهب العليا والملكية الخاصة من ناحية أخرى

اليسار

اليمين

 الفاشستية المحافظة الليبرالية الاشتراكية الشيوعية

 (شكل الطيف السياسي الخطي)

 وصارت خطوط المعركة بين الرأسمالية والاشتراكية حادة بسبب الثورة الروسية عام 1917م التي خلقت اول دولة اشتراكية في العالم فقد حددت الخطوط الأيديولوجيا بنية السياسة الدولية خاصة فترة الحرب الباردة لما كان الغرب الرأسمالي في مواجهة الشرق الشيوعي حيث عكست الأفكار السياسية اليسارية نفورا من الرأسمالية ويتراوح ذلك من رغبة اليسار الصلب (الشيوعية والفوضوية) في الغاء الرأسمالية واستبدالها اليسار الناعم (الاشتراكية الليبرالية الحديثة) في اصلاح الرأسمالية وجعلها إنسانية وبتمايز عن ذلك تحددت الأفكار اليمينية (الليبرالية الكلاسيكية والايديولوجيا المحافظة) بالرغبة في الدفاع عن الرأسمالية وتوسعها .

 وقد صارت خطوط المعركة الأيديولوجيا اكثر تعقيدا بصعود الفاشستية في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين ، حيث تمثل أيديولوجيا اقصى اليمين فهي معادية للشيوعية بشكل عنيف وتشترك مع الأيديولوجيا المحافظة ولكن بشكل اكثر تطرفا في تعاطفها مع النخبوية مع ذلك عبر البعض العناصر الراديكالية داخل الحركات الفاشستية في بعض الأحيان عن اراء يسارية في انتقادها للرأسمالية والمشروعات العملاقة وذلك عبرت الفاشستية عن أفكار جديدة أيديولوجيا كالعداء للغرب والتجديد الروحي السياسي وهناك مزيد من التعقيد نجم عن الأنظمة الشيوعية والفاشستية حيث طور كلاهما اشكالا سلطوية وقمعية للحكم السياسي التي وصفها البعض بانها شمولية وعلى اية حال منذ ستينيات القرن العشرين تقريبا حدثت تحولات كبرى بالأيديولوجيات المعترف بها (الكلاسيكية) مثلا صعود اليسار الجديد واليمين الجديد وبصورة اكثر دراماتيكية انهيار الشيوعية التقليدية لكن ظهرت أيضا سلسلة من التقاليد الايديولوجيا الجديدة متمثلة بال(النسوية ، الايكولوجية ، الاصولية الدينية، التعددية الثقافية ) ومن الممكن ان يكون وصف هذه الايديولوجيات بالجديدة مضللا لان كلا منها يتمتع بجذور تمتد الى الوراء الى القرن التاسع عشر ان لم يكن ابعد من ذلك الا انه بنفس الوقت تستقي بوفرة من ايديولوجيات التيار السائد وتمنحها طابعا هجينا ولقد حدثت عملية التحول الايديولوجي هذه وفقا لثلاثة عوامل رئيسية هي :

1. **الانتقال من المجتمعات الصناعية الى المجتمعات ما بعد الصناعية :**

حيث مرت بنية وطبيعة المجتمعات الحديثة بعملية تغير عميقة منذ خمسينيات القرن العشرين تقريبا ً ، وكان المفكرون الاجتماعيون بهذا التغير من خلال طرق متنوعة . وفي قلب هذه التغييرات يقع الانتقال من المجتمعات الصناعية الى المجتمعات ما بعد الصناعية . وتميل المجتمعات الصناعية لان تكون تضامنية بمعنى انها تقوم على تقسيمات طبقية واضحة نسبيا ً (وبصورة فجة كتلك القائمة بين راس المال والعمل) التي بدورها تساعد على وجود بنية للعملية السياسية ، ويشمل ذلك النظام الحزبي والمنافسة بين جماعات المصالح والجدل الأيديولوجي . الا ان المجتمعات ما بعد الصناعية مختلفة في عدد من النواحي ، حيث تميل في المقام الأول الى ان تكون مجتمعات اكثر وفرة ، بحيث صار الصراع فيها على البقاء المادي اقل الحاحا ً بالنسبة لجزء متنام من الشعب . فتحت ظروف الثراء الاوسع ، يعبر الافراد عن اهتمام أكثر "بنوعية الحياة" او بقضايا ما بعد مادية حيث تعنى تلك المجتمعات بالأخلاق والعدالة السياسية والاشباع الشخصي والمساواة بين الأنواع والسلام العالمي وحماية البيئة وتغيرت بنية المجتمع وطبيعة الارتباط الاجتماعي .

1. **انهيار الشيوعية وتغير النظام العالمي :**

 كانت العواقب الأيديولوجية لانهيار الشيوعية عميقة حيث كانت الاشتراكية اكثر الأيديولوجيات تأثرا وانكشفت الاشتراكية الثورية بنمطها السوفيتي وردائها الماركسي اللينيني باعتبارها قوة مستهلكة بسبب الإخفاقات الاقتصادية للتخطيط المركزي وارتباط النظام بسلطوية الدولة وقد فقد الاشتراكيون الديمقراطيون بإيمانهم بسيطرة الدولة من اعلى واصبحوا يقبلون بالسوق باعتباره الوسيلة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها لتوليد الثورة كما وفر انهيار الشيوعية فرصا للقوى الأيديولوجيا الجديدة ابرزها القوى القومية وخاصا القومية الاثنية التي ازاحت الماركسية اللينينية باعتبارها الأيديولوجيا القائدة في العديد من الدول التي خرجت من الشيوعية هناك أيضا الأصولية الدينية التي اصبح لها نفوذ متنام في العالم النامي وصار هناك مزيد من التداعيات بالنسبة للأيديولوجيات السياسية بسبب ظهور الإرهاب العالمي عن طريق الهجمات المدمرة على نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر 2001 وظهور ما سمي بالحرب على الإرهاب .وجاء في أطروحة صاموئيل هنتنكتون ان المعركة الأيديولوجيا بين الراس مالية والشيوعية قد ازيحت من قبل "صدام الحضارات" حيث ان ابرز انقسام يقوم الان هو بين الغرب والإسلام.

1. **العولمة وتجاوز الحدود القومية :**

 ان العولمة بأشكالها الاقتصادية والثقافية والسياسية قد اثرت على تطور الأيديولوجيات السياسية بعدة طرق حيث أسهمت في انهيار الشيوعية من خلال ميل العولمة الاقتصادية الى دعم معدلات النمو في الغرب الرأسمالي ومن خلال الاختراق الإعلامي المتنامي لاوربا الشرقية ونشر القيم والرغبات المؤيدة للغرب وللرأسمالية حيث تأثرت مصداقية القومية السياسية المرتبطة بمبدأ تقرير المصير القومي بسبب حقيقة ان الدول – الامة تعمل الان تحت ظروف متجاوزة للسيادة وبما ان الدولة في عصر العولمة اصحت لها قدرة متناقصة على خلق الانتماء السياسي والولاء المدني فقد قوية الهويات الأيديولوجيا الضيقة القائمة على الثقافة والاثنية والدين كما عززت العولمة تيارات المرتبطة بالتعددية الثقافية عن طريق المستويات المرتفعة للهجرة الدولية مما منح المزيد من المجتمعات طابع التعددية الاثنية والدينية كما ولدت العولمة نطاقا من القوى المعارضة وتتضمن تلك الأصولية الدينية في العالم النامي مما يقود حسب ما ذكر بنجامين باربر الى المواجهة بين الجهات والرأسمالية الاستهلاكية والى حركة مضادة للعولمة او الرأسمالية في العالم المتقدم مما أعاد تقديم الأفكار الفوضوية والنسوية والايكولوجية واكسبها قوة في بعض الأحيان ليست الأيديولوجيات الجديدة جديدة فحسب لكنها مختلفة عن الأيديولوجيات الكلاسيكية في عدد من النواحي وهناك ثلاث اختلافات كبرى يمكن التعرف عليها ففي المقام الأول هناك نقلة بعيدة عن الاقتصاد باتجاه الثقافة لذلك ان الأيديولوجيات الليبرالية والمحافظة والاشتراكية بنيت بالأساس بالمسائل المتعلقة بالتنظيم الاقتصادي مقارنة بذلك تهتم الأيديولوجيات الحديثة بطرق متنوعة بالثقافة من الاقتصاد حيث تميل اهتماماتها الأولية الى التعلق بقيم الناس ومعتقداتهم وطرقهم بالعيش بدلا من الرفاهية الاقتصادية او حتى من العدالة الاجتماعية ، ثانيا ً حدثت نقلة من الطبقة الاجتماعية الى الهوية حيث تربط الهوية الشخصي بالاجتماعية عن طريق النظر الى الفرد باعتباره متجذرا في سياق ثقافي واجتماعي ومؤسسي وايديولوجي مما يعكس اتجاها عاما نحو التفرد وأخيرا حدثت نقلة من العالمية الى الخصوصية بينما تشترك الليبرالية والاشتراكية بمنتهى الوضوح في ايمان حركت التنوير بالعقل والتقدم وهو ما يعكس الاعتقاد بوجود مركز مشترك للهوية الإنسانية يشترك فيه الناس في كل مكان ، تؤكد الأيديولوجيات الجديدة مثل النسية والقومية الاثنية والتعددية الثقافية والاصولية الدينية الى أهمية تلك العوامل مثل النوع والمحلية والثقافة والاثنية وهي بهذا المعنى تمارس سياسة الاختلاف بدلا من سياسة التحرر العالمي .

 ومن اجل الالمام عن الاختلافات مابين التيارات السياسية المختلفة يستوجب علينا التطرق الى مفهوم هذه التيارات تجاه القضايا الأساسية المتمثلة لموقفهم من الدولة والسلطة والأمة والمساواة والاقتصاد :

**أولا ً :- منظورات عن الدولة :**

**1- الليبراليون :** ينظرون الى الدولة باعتبارها حكما ً محايدا ً بين المصالح والجماعات المتنافسة في المجتمع ، وهي ضمان حيوي للنظام الاجتماعي . وبينما يتعامل الليبراليون الكلاسيكيون مع الدولة كشر لابد منه ، او يمتدحون فضائل دولة الحد الادنى او الحارس الليلي ، يعترف الليبراليون المحدثون بالدور الايجابي للدولة في توسيع الحريات وتشجيع الفرص المتكافئة .

**2- المحافظون :** يربطون بين الدولة والحاجة لاقامة السلطة والانضباط ولحماية المجتمع من الفوضى وعدم النظام ، ومن هنا تفضيلهم التقليدي للدولة القوية . وعلى اية حال ، في حين يؤيد المحافظون التقليديون التوازن البراجماتي بين الدولة والمجتمع المدني ، يطالب الليبراليون الجدد بانسحاب الدولة ، لانها تهدد الرخاء الاقتصادي وتقودها بصورة أساسية المصالح الذاتية للبيروقراطية .

**3- الاشتراكيون :** يتبنون اراء متمايزة عن الدولة ، فيركز الماركسيون على الصلة بين الدولة والنظام الطبقي ، ويرونها اما كاداة للحكم الطبقي او كوسيلة لتهدئة التوترات الطبقية . في حين ينظر الاشتراكيون الاخرون للدولة باعتبارها انها تجسد الخير العام ، ومن ثم يقرون التدخلية (أي تدخل الدولة) في شكل النظام الديمقراطي الاشتراكي او النظام الجامعي الذي تقوده الدولة .

**4- الفوضويون :** يرفضون الدولة من البدلية ، اعتقادا ً ان الشر غير ضروري . ويعتبرون ان السلطة القمعية الإلزامية السيادية للدولة ليست سوى قمع مقنن يعمل لصالح الأقوياء والملاك وأصحاب امتيازات . ونظرا ً لان الدولة في صميمها قمع ، فان كل اشكال الدولة تتمتع بنفس الطابع الجوهري .

**5- الفاشستيون :** وخصوصا ً من التقاليد الإيطالية يرون الدولة كمثال أخلاقي اعلى يعكس المصالح الموحدة للجماعة القومية ، ومن هنا ايمانهم بالشمولية . ويرى النازيون على اية حال الدولة باعتبارها وعاء يحتوي العرق او الامة او أداة تخدمها .

**6- النسويات :** يرين ان الدولة أداة للقوة الذكورية ، فالدولة الابوية تساعد عل استبعاد النساء من المجال العام او السياسي او اخضاعهن في داخله . ومع ذلك تنظر النسويات الليبراليات الى الدولة كاداة للإصلاح عرضة للضغوط الانتخابية او غيرها من الضغوط .

**7- الاصوليون :** يتبنون موقفا ً إيجابيا ً بصورة عريضة من الدولة ، وينظرون اليها كوسيلة لتحقيق التجديد الثقافي والأخلاقي والاجتماعي . ولذلك ينظر الى الدولة الاصوليات على انها التجلي السياسي للسلطة والحكمة الدينية .

**ثانيا ً : منظورات عن السلطة :**

**1- الليبراليون :** يؤمنون ان السلطة تنشأ "من اسفل" بموافقة المحكومين . ومع ان السلطة احد متطلبات الوجود المنظم ، الا انها تتسم بالعقلانية والغائية والمحدودية ، وتلك نظرية تنعكس في تفضيل السلطة العقلانية – القانونية ومبدأ المحاسبية العمومية .

**2- المحافظون :** ينظرون للسلطة على انها تنشأ عن الضرورة الطبيعية وتمارس من اعلى بسبب التوزيع غير المتساوي للخبرة والمكانة الاجتماعية والحكمة . والسلطة نافعة مثلما هي ضرورية ، نظرا ً لانها تدعم الاحترام والولاء وتقوى التماسك الاجتماعي .

**3- الاشتراكيون :** يتشككون تقليديا ً في السلطة ، التي ينظر اليها على انها قمعية بصورة مضمرة وتتصل عموما ً بمصالح أصحاب النفوذ والامتيازات . ومع ذلك تمسكت المجتمعات الاشتراكية بفكرة سلطة الهيئة الجماعية ، مهما كان شكلها ، كوسيلة لضبط الفردية والجشع .

**4- الفوضويون :** يرون كل اشكال السلطة غير ضرورية ومدمرة ، ويساوون بين السلطة والقمع والاستغلال . وبسبب عدم التمييز بين السلطة والقوة العارية ، يعدون كل الضوابط على السلطة وكل اشكال المحاسبة زائفة تماما ً.

**5- الفاشستيون :** ينظرون الى السلطة كمظهر للقيادة الشخصية او الكاريزما ، وهي سمة يتمتع بها الافراد أصحاب المواهب (او المتفردون) بصورة غير عادية وتلك السلطة الكاريزمية يجب ان تكون مطلقة وغير خاضعة للمساءلة ، ولذلك فهي بطبيعتها شمولية سرا ً او علنا ً .

**6- الاصوليون الدينيون :** يرون السلطة كانعكاس للقدرة غير المتساوية على الوصول للحكمة الدينية ، كما ان السلطة في قلبها سمة أخلاقية أساسا ً يمتلكها اشخاص مستنيرون . ونظرا ً لان السلطة لها طابع كاريزمي فمن الصعب تحديها او التوفيق بينها وبين الدستورية .

**ثالثا ً :- منظورات عن الامة :**

**1- الليبراليون :** تميزوا أحيانا ً بانتقادهم للثقافة التقليدية او الشعبية ، ناظرين اليها كمصدر للخضوع وانتهاك الفردية . ولكن الثقافة العليا ، خصوصا ً في الفنون والادب ، قد تعتبر مظهرا ً ومحفزا ً للتنمية الذاتية للشخصية . ولذلك تصبح للثقافة قيمة فقط عندما تنمى الفكر .

**2- المحافظون :** يؤكدون بقوة على الثقافة ، مبرزين منافعها من حيث تقوية التماسك الاجتماعي والوحدة السياسية . ومن هذا لمنظور ، تصل الثقافة الى اقوى درجة عندما تتداخل مع التقاليد وبذلك تربط بين الأجيال . ويؤيد المحافظون المجتمعات أحادية الثقافية ، على اعتقاد ان وجود ثقافة مشتركة يمكن ان يرسخ القيم المشتركة التي تربط المجتمع معا ً .

**3- الاشتراكيون :** ينظرون وخصوصا ًالماركسيين منهم للثقافة كجزء من البنية الفوقية السياسية والأيديولوجية التي تحددها القاعدة الاقتصادية . وحسب تلك النظرة ، تعكس الثقافة مصالح الطبقة الحاكمة ، ويكون دورها ً أيديولوجيا ً ، ولذلك تساعد الثقافة على تقبل الطبقات الخاضعة لما تتعرض له من قمع من قبل النظام الطبقي الراسمالي .

**4- الفاشستيون :** يميزون بحدة بين الثقافة العقلانية التي هي نتاج التنوير ويشكلها العقل وحده ، والثقافة العضوية التي تجسد روح او جوهر الشعب وتجد أساسها في رابطة الدم . ووفق المعنى الثاني ، للثقافة أهمية عميقة في الحفظ على الهوية القومية او العرقية المتميزة في خلق إرادة سياسية موحدة . ويؤمن الفاشستيون باحادية الثقافة الصارمة والمطلقة .

**5- النسويات :** انتقدن الثقافة دائما ً لايمانهن ان الشكل الابوي للثقافة يعكس المصالح والقيم الذكورية ويسهم في التحقير من شأن النساء كي يقنعهن بنظام القمع النوعي الذي يعشن في ظله . بالرغم من ذلك استخدمت النسويات من انصار الاتجاه الثقافي الثقافه كاداة للنسوية ، مؤكدات انها – أي الثقافة – تستطيع حماية مصالح النساء بتقوية القيم وانماط الحياة الانثوية المتميزة .

**6- انصار التعددية الثقافية :** يرون الثقافة ملمحا ً مركزيا ً للهوية الاجتماعية والفردية ، حيث تمنح الناس توجها ً في هذا العالم وتقوى احساسهم بالانتماء الثقافي ، ويؤمنون ان الجماعات الثقافية المختلفة تستطيع العيش بسلام وتوافق داخل نفس المجتمع ، لان الاعتراف بالاختلاف الثقافي يدعم التماسك الاجتماعي ولا يهدده ، وعلى اية حال ينبغي موازنة التنوع الثقافي بطريقة ما وعلى مستوى ما مع الحاجة لوجود ولاءات مدنية مشتركة .

**رابعا ً :- منظورات عن الدين :**

**1- الليبراليون :** يعتبرون الدين شأنا ً خاصا ً متميزا ً يرتبط بالاختيار الفردي والتطور الشخصي . ولذلك فالحرية الدينية أساسية للحرية المدنية ولايمكن ضمانها الا بالفصل الصارم بين الدين والسياسة ، وبين الكنيسة والدولة .

**2- المحافظون :** ينظرون للدين كمصدر ثمين (وربما جوهري) للاستقرار والتماسك الاجتماعي ، وحيث انه يزود المجتمع بمجموعة من القيم المشتركة وبقاعدة للثقافة العامة ، فالتداخلات بين الدين والسياسة ، او الكنيسة والدولة ، حتمية ومرغوب فيها.

**3- الاشتراكيون :** صوروا الدين عادة صورة سلبية ، فهو في افضل الأحوال انحراف عن الصراع السياسي ، وفي أسوأ الأحوال شكل لايديولوجيا الطبقة الحاكمة ( وقاد ذلك في بعض الحالات الى تبني لادينية الدولة ) . لكن الدين بتاكيده على الحب والتراحم قد يزود الاشتراكية باساس أخلاقي.

**4- الفوضويون :** يرون الدين عامة كمصدر مؤسسى للقمع ، ولذلك فهناك اتصال ثابت بين الكنيسة والدولة ، لان الدين يدعو للطاعة والخضوع للحكام الارضيين بينما يشرع مجموعة من القيم السلطوية التي تحرم الفرد من الاستقلالية الأخلاقية .

**5- الفاشستيون :** رفضوا الدين أحيانا ً على أساس انه مصدر منافس للولاء والاعتقاد، ويدعو الى قيم "بالية" كالتراحم والتعاطف الإنساني . ورغم ذلك تعمل الفاشستية ذاتها على ان تكون " دينا ً سياسيا ً " يستولي على مصطلحات الدين وبنيته الداخلية – كالتفاني والتضحية والروح والإنقاذ وما الى ذلك .

**6- الاصوليون الدينيون :** يعتبرون الدين مجموعة من المبادئ "الجوهرية" والمطلقة، التي تملى السلوك الشخصي وكذلك تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . والدين لا يمكن ولا ينبغي حبسه في المجال "الخاص" ، إذ يوجد اعلى وافضل تعبير عنه في سياسة التعبئة الشعبية والتجديد الاجتماعي .

**خامسا ً :- منظورات عن المساواة :**

**1- الليبراليون :** يرون ان الناس "ولدوا" متساوين ، بمعنى انهم يتمتعون بنفس القيمة ، ويستدعى ذلك المساواة الرسمية ، خصوصا ً المساواة السياسية والقانونية وكذلك المساواة في الفرص ، لكن المساواة الاجتماعية ستهدد الحرية على الأرجح وتعاقب الموهبة . وبينما يؤكد الليبراليون الكلاسيكيون على الحاجة للحكم الصارم لأهل الكفاءة والحوافز الاقتصادية، يرى الليبراليون المحدثون ان المساواة الحقيقية في الفرص تتطلب مساواة اجتماعية نسبية .

**2- المحافظون :** نظروا الى المجتمع تقليديا ً باعتباره هيراركيا ً بصورة طبيعية ، ولذلك لم يلقوا بالا ً للمساواة باعتبارها هدفا ً مجردا ً غير قابل للتحقق . ومع ذلك ، يبدي اليمين الجديد إيمانا ً فرديا ً قويا ً بالمساواة في الفرص ويؤكد في ذات الوقت على المنافع الاقتصادية لعدم المساواة المادية .

**3- الاشتراكيون :** يعتبرون المساواة قيمة أساسية ويؤيدون المساواة الاجتماعية على وجه الخصوص . ورغم التحولات الفكرية داخل الديمقراطية الاشتراكية باتجاه الاعتقاد الليبرالي في المساواة في الفرص ، جرى النظر الى المساواة الاجتماعية ، سواء بمعناها النسبي (الديمقراطي الاشتراكي) او المطلق (الشيوعي) على انها جوهرية لتأمين التماسك الاجتماعي والاخوة ، ولتحقيق العدالة او الانصاف ، ولتوسيع نطاق الحرية بالمعنى الإيجابي .

**4- الفوضويون :** يضعون تركيزا ً خاصا ً على المساواة السياسية التي تفهم على انها الحق المطلق والمتساوي بين الناس في الاستقلالية الشخصية ، وهو ما يستدعي ان كل اشكال عدم المساواة السياسية تقترب من القهر ، ويؤمن الشيوعيون الفوضويون بالمساواة الاجتماعية المطلقة التي تتحقق من خلال الملكية الجماعية للثروة الانتاجية .

**5- الفاشستيون :** يؤمنون ان النوع الإنساني يتسم بعدم المساواة الجذرية ، سواء بين القادة والاتباع او بين الأمم والاعراق المختلفة في العالم . ورغم ذلك يوحي التركيز على الامة او العرق بالمساواة بين كل اعضائهما ، على الأقل فيما يتصل بالهوية الاجتماعية المركزية .

**6- النسويات :** يأخذن المساواة على انها تعني المساواة الجنسية ، بمعنى المساواة في الحقوق والفرص (النسوية الليبرالية) او المساواة في القوة الاجتماعية او الاقتصادية ( النسوية الاشتراكية) بغض النظر عن النوع . وعلى اية حال ارتأت بعض النسويات الراديكاليات ان المطالبة بالمساواة قد تقود ببساطة الى جعل النساء " متماهيات مع الذكور" .

**7- الايكولوجيون :** يقدمون مفهوم المساواة العضوية ، التي تؤكد على ان كل اشكال الحياة تتمتع بحقوق متساوية في العيش والازدهار . وينظرون الى المفاهيم الاصطلاحية للمساواة باعتبارها متمركزة حول الانسان ، بمعنى انها تستبعد مصالح كل الكيانات العضوية والكائنات بخلاف النوع البشري.

ونرى ضرورة ان يكون هناك اطار مفاهيمي لابرز التيارات السياسية وكالاتي:

**أولا ً :- التيار الشعبوي :**

كانت سنة 2015 سنة مروعة لأوروبا بشكل عام وللاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص. فقد استُهلّت هذه السنة بالهجوم الإرهابي ضد مجلة "شارلي إبدو" في باريس وانتهت بالهجوم الإرهابي الأكثر فتكا في نفس المدينة. وخلال السنة، كان على الاتحاد الأوروبي إيجاد حل للأزمة الاقتصادية في اليونان، والتي تهدد منطقة اليورو بأكملها. كما اضطر الاتحاد إلى التعامل مع التدفق الهائل للاجئين القادمين من منطقة الشرق الأوسط وغيرها من المناطق التي مزقتها الحرب. ولم تكن سنة 2016 أفضل من التي سبقتها. فقد هزت القارة الأوروبية مزيدا من الهجمات الإرهابية. لكن في المقابل، خفت وطأة أزمة المهاجرين، وذلك لأن الاتحاد الأوروبي استعان بتركيا، البلد الذي يعاني بحد ذاته من عدم الاستقرار. هذا إضافة إلى أنه للمرة الأولى في تاريخه، خسر الاتحاد الأوروبي أحد أعضائه، المملكة المتحدة، نتيجة للاستفتاء الذي سمي "البريكسيت".

ساعدت كل هذه التطورات على دفع الحركات الشعبوية إلى مركز السياسة الأوروبية. فالتهديد الذي يفرضه الإرهاب وموجة المهاجرين من العالم الإسلامي، إلى جانب الاعتقاد السائد أن الاتحاد الأوروبي لا يمثل عاملا مساعدا، بل يمثل عائقا إذا ما تعلق الأمر بمثل هذه الأزمات، مَثلَ العاصفة المثالية من وجهة نظر الشعبويين، خاصة وأن هذه العاصفة عززت مكانة الشعبويين اليمينيين في عدة دول. والجدير بالذكر أن أهم المستفيدين هو رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، الذي استغل المخاوف العامة لما قد ينجر عن معارضة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ومعارضة اعتقادها أنه على أوروبا أن تعتمد على "ثقافة الترحيب". وفي الوقت نفسه، ساعدت أزمة منطقة اليورو على صعود الشعبويين اليساريين مكافحي سياسة التقشف في اليونان وإسبانيا.

لكن على الرغم من أن التهديدات التي استهدفت الأمن والاستقرار الاقتصادي والتي هزت أوروبا في السنوات القليلة الماضية قد تكون حافزا لمزيد انتشار الشعبوية، لكنها لم تنشئها. فأصل الشعبوية يعود لأبعد من ذلك، تحديدا لفترة التحولات الهيكلية في المجتمع الأوروبي وفي السياسة. وقد بدأت هذه التحولات في ستينات القرن الماضي ولأن المهتمين بالشعبوية المعاصرة عادة ما يغفلون عن جذورها التاريخية العميقة، فإن عديد المراقبين يفشلون في تثمين صمود الشعبوية المعاصرة وصمود الأحزاب المبنية على مبادئها.

صحيح أن الشعبويين صارعوا من أجل البقاء في السلطة إذا ما تمكنوا من الوصول إليها. لكن العوامل الاجتماعية والسياسية والاعلامية الموجودة في أوروبا الآن أصبحت في صالح الشعبويين أكثر من أي وقت مضى، خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبهدف التصدي للمد الشعبوي، على الأحزاب الأوروبية الرئيسية ونُخبها أن تستجيب للتحديات ببراعة أكبر من تلك التي لطالما استخدموها في العقود الأخيرة.

كما هو الحال مع كل كلمة تنتهي بالأحرف "ية"، يجب أن نقوم بتعريف كلمة شعبوية: الشعبوية هي الإيديولوجية التي تقسّم المجتمعات إلى مجموعتين متجانستين وعدائتين: "الشعب النقي" و"النخبة الفاسدة". وهي أيضا الإيديولوجية التي تعتبر أن السياسة يجب أن تكون تعبيرا عن "الإرادة العامة للشعوب". ومع وجود استثناءات قليلة، لطالما كان هذا النوع من التفكير مهمشا في السياسات الأوروبية طوال القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين أيضا. ويمكن أيضا أن نجد جوانب شعبوية في الحركات الشيوعية والفاشية، خاصة كونها حركات معارضة. لكن مثل هذه الإيديولوجيات (والأنظمة التي احتضنهم) كانت نخبوية بالأساس.

زعيم حزب القانون والعدل البولندي في خطاب سابق له في العاصمة وارسو

في العقود الأولى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد إجماع واسع، تم تركيز السياسية الأوروبية الغربية على ثلاث قضايا رئيسية: الانحياز للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، والحاجة إلى مزيد من الوحدة السياسية في القارة، وفوائد الحفاظ على دولة قوة ورفاه.

لم يترك الدعم الواسع والعميق لمثل هذه المواقف أي مجال لأي بدائل إيديولوجية بما في ذلك الشعبوية. لكن هذه الإيديولوجية بدأت في ترك بصماتها في ثمانينات القرن الماضي مع ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة مثل الجبهة الوطنية في فرنسا، والتي برزت على الساحة في أعقاب الهجرة الجماعية وارتفاع معدلات البطالة، متعهدة بالعمل على إعادة فرنسا لأمجادها.

أما الآن، يتم تمثيل الأحزاب الشعبوية في برلمانات معظم الدول الأوروبية، وأغلب هذه الأحزاب هي يمينية لكنها ليست كلها متطرفة. وهناك أحزاب يسارية أو أحزاب ذات توجه خصوصي، لذلك يصعب وضعها ضمن مجموعة الأحزاب اليسارية، على سبيل المثال، نذكر "حركة النجوم الخمسة" الإيطالية التي نجحت من خلال مزيج من إيمانها بضرورة حماية البيئة والتصدي للفساد ومعارضة المؤسسات.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الانتخابات التي أجريت في الخمس سنوات الأخيرة، تحصل حزب شعبوي واحد على الأقل على نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأصوات في 16 دولة أوروبية. وبشكل جماعي، سجلت الأحزاب الشعبوية نسبة 16.5 في المائة من الأصوات كمعدل، ووصلت هذه النسبة إلى 65 في المائة في المجر، لكنها لم تتعدى 1 في المائة في لوكسمبورج.

ويسيطر الشعبويين على أكبر حصة من المقاعد البرلمانية في ستة بلدان هي: اليونان، والمجر، وإيطاليا، وبولندا، وسلوفاكيا، وسويسرا. وفي ثلاثة من هذه (المجر، إيطاليا، وسلوفاكيا)، اكتسبت الأحزاب الشعبوية مجتمعة أغلبية الأصوات في الانتخابات الوطنية الأخيرة، على الرغم من أن الأحزاب الشعبوية الرئيسية في المجر وإيطاليا كانوا خصوما في الانتخابات. لكن الوضع في المجر هو الأكثر لفتا للانتباه، حيث أن الحزب الحاكم (فيدس) وأكبر الأحزاب المعارضة (جوبيك) هي أحزاب شعبوية. وأخيرا، فإنه في كل من فينلندا وليثوانيا والنرويج، تعدّ الأحزاب الشعبوية جزءا من الائتلاف الحاكم.

سياسة "تينا" (لا يوجد أي بديل)

تؤكد معظم التفسيرات التقليدية لهذا الاتجاه على أهمية عاملين اثنين هما: العولمة والأزمات الاقتصادية في أوروبا التي نتجت عن الأزمة المالية لسنة 2008. لكن التيار الشعبوي الحالي هو جزء من قصة طويلة ومتجذرة في فترة ما بعد الثورة الصناعية، والتي أدت إلى تغييرات أساسية في المجتمعات الأوروبية في الستينات. خلال تلك السنوات، أدى تراجع الصناعة والتراجع الحاد في ممارسة الشعائر الدينية إلى ضعف الدعم الذي كانت تتمتع به أحزاب وسط اليسار ووسط  اليمين، والتي لطالما كانت تعتمد على الطبقة العاملة والناخبين المتدينين. وخلال الخمسة والعشرين سنة التي تلت تلك الفترة، شهدت أوروبا إعادة هيكلة تدريجية لسياستها، وبذلك، تخلى الناخبون عن دعمهم للأحزاب القديمة التي أصبحت غير إيديولوجية، أو كما كانت تصفها الأحزاب الجديدة: "ذات إيديولوجيات ضيقة نسبيا".

وفي وقت لاحق، خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، تجمعت الأحزاب الأوروبية الرئيسية حول توافق على أجندة مشتركة جديدة تدعو إلى التوحد، وإلى إرساء مجتمعات متعددة الأعراق. كما دعت إلى إصلاحات اقتصادية ليبرالية جديدة.

تبني سياسة "أوروبا كقارة عالمية لكل الأجناس" وكقارة ذات حكم تكنوقراطي كانت في الأصل فكرة الأحزاب التي كانت تتبنى فكرة الديمقراطية الاجتماعية، وكثير منها مستوحاة من المفهوم الذي طرحه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير والذي يتعلق بحزب العمال الجديد والمفهوم الذي طرحة المستشار الألماني غيرهارد شرودر المتعلق "بالمركز الجديد". أما الأحزاب اليمينية الوسطية التقليدية، فقد تجردت من هوياتها التاريخية مع تبني قادة مثل ميركل وديفيد كاميرون نهجا أكثر وسطية وواقعية فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والثقافية.

خلق هذا التقارب أرضا خصبة للشعبوية، حيث بدأ الناخبين في رؤية التشابه بين النخب السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية. وبالنسبة للعديد من الأوروبيين، يبدو أن النخب السائدة في كل الأحزاب تتشارك عجزا لا مفر منه، وذلك لاثنين من التحولات التي وقعت في النصف الثاني من القرن العشرين: من الحكومات الوطنية إلى الكيانات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي أو صندوق النقد الدولي، ومن المسؤولين المنتخبين ديمقراطيا إلى المسؤولين الغير منتخبين، مثل مسؤولي البنوك المركزية والقضاة.

في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لم تعد القضايا الحيوية مثل مراقبة الحدود والسياسة النقدية مسؤولية حصرية للحكومة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يعرف "بسياسة تينا" وهو اختصار لعبارة "لا يوجد بديل"، وهي العبارة التي عادة ما تستخدمها النخب السياسية كحجة ليثبتوا أن مسؤوليتهم في الاتحاد الأوروبي أو صندوق النقد الدولي تفوق واجبهم الذي يتعلق بالاستجابة لمطالب الناخبين.

وفي الوقت نفسه، فإن ظهور الانترنت أنتج ناخبين مهتمين أكثر بالنقاشات السياسية وناخبين أكثر استقلالية في التفكير (ليسوا بالضرورة أكثر اطلاعا)، الأمر الذي جعلهم يتوجهون لمزيد من النقد دون احترام للنخب التقليدية. وعلى وجه الخصوص، أصبح الناخبون على بيّنة من حقيقة أن المسؤولين المنتخبين غالبا ما يلقون باللوم على عوامل خارجة عن نطاقهم (كالاتحاد الأوروبي أو العولمة أو سياسات الولايات المتحدة) كسبب لسياساتهم التي لا تلقى استحسان الشعوب، لكنهم عادة ما يتباهون بالسياسات التي أُثبتت نجاحاتها.

هذا بالاضافة إلى أن الانترنت جعلت مهمة وسائل الاعلام في حراسة البوابات الإعلامية أمرا صعبا. وبذلك، أصبحت الخطابات الشعبوية، التي تحتوي على نفحة من الإثارة والاستفزاز، أمرا جذابا خاصة بالنسبة للمؤسسات الإعلامية. كما فتحت هذه التحولات الخفية والعميقة المجال لانطلاق الشرارة التي سببت الأزمة المالية العالمية والصراعات في الشرق الأوسط وتعزيز نمو الشعبوية.

و كان لانتشار الشعبوية عدة عواقب مهمة بالنسبة لوضعية الديمقراطية الليبيرالية في أوروبا، على الرغم من أن الشعبوية ليست بالضرورة معادية للديمقراطية، لكنها ليست ليبيرالية، خاصة فيها يتعلق بتجاهلهما لحقوق الأقليات ولسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، وكما يبينه الحال في المجر، فإن الشعبوية ليست مجرد استراتيجية حملة أو نمط من التعبئة السياسية. فمنذ سنة 2010، بدأ فيكتور أوربان في تنفيذ ما صرّح به سنة 2004 خلال خطاب له "محاولة جعل المجر دولة جديدة غير ليبيرالية تقوم على أسس وطنية". وبذلك، قامت الحكومة عمدا بتهميش قوى المعارضة من خلال إضعاف مؤسسات الدولة الحالية (بما في ذلك المحاكم)، وإنشاء هياكل حكومية تتمتع بحكم ذاتي. وعلى الرغم من أن الوضع في المجر يعتبر استثنائيا، فإن نجاح أوربان ألهم وشجع عددا كبيرا من اليمينيين الشعبويين في الاتحاد الأوروبي، مثل مارين لوبان في فرنسا وياروسلاف كاتشينسكي في بولندا. وتجدر الإشارة إلى أن صعود التيار الشعبوي الليبيرالي لم يلق معارضة شديدة من الأحزاب السائدة التي فضلت البعض منها عدم التعليق بينما أشادت أحزاب أخرى بهذا التوجه.

في الحقيقة، لا يمكن مقارنة نجاح الشعبويين اليمينيين بنظرائهم اليساريين. ففي اليونان وتحديدا سنة 2015، كانت لمحاولات ائتلاف اليسار المتطرف لتحدي الاتحاد الأوروبي وفرض سياسات التقشف تنائج عكسية، واضطر رئيس الوزراء ألكسيس تسيبراس في نهاية المطاف إلى قبول سياسات التقشف والإصلاحات الهيكلية التي كان يحاول تجنبها ومنعها. ومنذ ذلك الوقت، لم يحاول أي حزب شعبوي يساري النجاح على المستوى الوطني باستثناء حزب "بوديموس" (نقدر) في إسبانيا. وعلى الرغم من أن اليساريين الشعبويين عادة ما ينتهجون سياسات أقل إقصائية من نظرائهم اليمينيين، إلا أن الاستقطاب السياسي في اليونان تزايد بشكل ملحوظ منذ دخول ائتلاف اليسار المتطرف السلطة في كانون التاني/يناير من سنة 2015. والجدير بالذكر أن العديد من المعارضين للحكومة يشعرون أنهم غير مرحب بهم خاصة من خلال الخطاب الرسمي للحكومة الذي يصفهم بأنهم أعضاء في "الطابور الخامس". وكان تسيبراس قد اقترح العديد من القوانين التي يمكن أن تحد من إمكانيات المعارضة من خلال سيطرة الحكومة على التعليم وعلى وسائل الإعلام.

وحتى في الدول التي لا يوجد فيها حكومات شعبوية، فإن الشعبوية تعتبر روح العصر. وفي كثير من الحالات، قام الشعبويون بوضع جداول أعمال وأصبحوا من المسيطرين على النقاش العام، وذلك وسط صمت تام تقريبا للأحزاب الأخرى التي قد تعتمد في بعض الأحيان عناصر من الخطاب الشعبوي الذي عادة ما يحتوي على عبارات تشير إلى "الشعب" وإدانات "للنخب".

حقبة شعبوية جديدة؟

يؤكد عدد كبير من العلماء أن الشعبوية هي ظاهرة عرضية، وأنه على الرغم من تولي الشعبويين السلطة إلا أنهم لطالما فشلوا بعد توليهم إياها، وذلك باستثناء أوربان الذي تولى السلطة منذ ستة سنوات ولازال قائدا للحزب الأكثر شعبية في المجر. وتجدر الإشارة إلى أن سلوفاكيا تشهد انتشارا واسعا للشعبوية التي أصبحت تسيطر على السياسية منذ سقوط الشيوعية. وفي الوقت نفسه، تستعد النمسا لتصبح أول دولة أوروبية في فترة ما بعد الحرب تنتخب رئيسا شيوعيا يمينيا وهو نوربرت هوفر من الحزب الحر. وقد تصدر هوفر كل استطلاعات الرأي إلى حد الآن.

أنتجت تغييرات هيكلية عميقة في المجتمعات الأوروبية موجة الشعبوية الحالية. ومن غير المرجح أن يكون لهذه التغييرات أية تنائج عكسية، لذلك، فإنه لا يوجد أي سبب يجعلنا نتوقع تلاشي الشعبوية في المستقبل القريب. علاوة على ذلك، فإن الأحزاب الشعبوية ما تنفك تنمو، في الوقت الذي أصبحت فيه أحزاب أخرى دون جدوى. وعلى الأحزاب الأخرى أن تعتمد استراتيجيات قصيرة وطويلة المدى للتعامل مع الواقع الجديد الذي فرض انقسامات داخلها. هذا بالإضافة إلى أنه أصبح من الصعب توقع استمرار حكومات الائتلاف مثل تلك القائمة في بلجيكيا والتي تسعى إلى استبعاد الأحزاب الشعبوية.

تجبر الحكومات في العديد من الدول التي تمثل فيها الأحزاب الشعبوية ثاني أو ثالث أكبر حزب، كل الأحزاب على أن تحكم معا، الأمر الذي يؤدّي إلى ظهور العديد من العوامل التي أدت إلى صعود الشعبوية الأوروبية. وفي الوقت نفسه، فإنه سيصبح من الصعب أن تحكم الأحزاب غير الشعبوية جنبا إلى جنب مع الأحزاب الشعبوية.

في السنوات الأخيرة، أبدت الأحزاب الشعبوية استعدادها للعمل كشركاء صغار في التحالفات الحكومية. لكن هذه الأحزاب أصبحت أكبر بكثير من شركائهم المحتملين. ومع ذلك، فإن الأحزاب الشعبوية تخضع لنفس القوانين السياسية الأساسية التي تعيق منافسيها. فبمجرد وصولهم إلى السلطة، عليهم أن يختاروا بين الاستجابة والمسؤولية، بين فعل ما يريده ناخبوهم وما يفرضه الواقع الاقتصادي وما تمليه مؤسسات الاتحاد الأوروبي. لكن أوربان على سبيل المثال أثبت أنه ناجح في القيام بكل هذه المهام في الوقت ذاته. لكن تسيبراس تعلم التعامل مع ضغوط المسؤولية وعانى أيضا من انخفاض كبير في شعبيته.

هذه المعضلة التي يواجهها الشعبويون تقدم فرصا للأحزاب الليبيرالية الأخرى، سواء كانت جديدة أو قديمة، لكن عليهم أن لا يهاجموا الرؤية الشعبية وأن يوفروا بدائل واضحة ومتماسكة. ويبدو أن بعض الشخصيات العامة قد فهموا هذا الأمر. على سبيل المثال، قدم آلان جوبي، المترشح للانتخابات الفرنسية، نفسه على أنه "نبي السعادة"، وقدم رؤية إيجابية لبلد أكثر تجانسا، وذلك على عكس صورة الخوف والسلبية التي قدمها منافسه الجمهوري نيكولا ساركوزي والشعبوية اليمينية قائدة الجبهة الوطنية مارين لونان التي قدمت خطابا يدعو للانقسام. أما في ألمانيا، فقد تجنبت ميركل ردة فعل عنيفة من القوى الشعبوية، على الرغم من الإحباط الكبير والنكسة داخل وخارج حزبها، وذلك من خلال الاعتراف بالعضب الشعبي. بينما تمسكت ميركل بأجندة سياسية واضحة ورسالة إيجابية "بإمكاننا أن نفعل هذا".

باختصار، فإن صعود الشعبوية هي استجابة ديمقراطية غير ليبيرالية لعقود من السياسات الليبرالية غير الديمقراطية. لوقف المد الشعبوي، على السياسيين الاستجابة للنداءات التي تدعو إلى إعادة تسييس القضايا الحاسمة في القرن الحادي والعشرون، مثل الهجرة والاقتصاد الليبرالي الجديد، والوحدة الأوروبية، وإعادة هذه القضايا إلى العالم الانتخابي وتقديم بدائل متماسكة للعروض التي يقدمها الشعبويين والتي عادة ما تكون قصيرة النظر.

**ثانيا ً :- الطريق الثالث دراسة في الاطار الفكري والايديلوجي :**

أثار مفهوم أو مصطلح الطريق الثالث أو طريق الوسط عدة تساؤلات، بعضها يتعلق بمحتوى المفهوم ذاته، وأسباب ظهوره على سطح الحياة النظرية بهذه الكثافة، وتساؤلات أخرى تتعلق بجدوى هذا المفهوم وقدرته على طرح حلول لإشكاليات تعاني منها النظم الاشتراكية المتهاوية والنظم الليبرالية المستأسدة على حد سواء.

معظم الدارسين والمنظّرين الذين تناولوا هذا المفهوم بالتحليل ركّزوا على جانبه الاقتصادي متناسين - ربما بحسن نية - أن النظم السياسية سواء الشمولية أو الديمقراطية الليبرالية هي المتسبب الأول في هذا الارتباك الفكري على مستوى التنظيم السياسي والاقتصادي الاجتماعي معًا، نتيجة تطبيق كل منها الحد الأقصى والسقف الأعلى للسياسات، فالاشتراكية أسرفت في اشتراكيتها، والرأسمالية غالت في رأسماليتها، وضاع طريق الوسط على أرض الواقع، بل وعلى مستوى النظرية في أحيان كثيرة.

والطريق الثالث كما ظهرت فكرته لأول مرة عام 1936 على يد الكاتب السويدي "arquis Child " هو طريق الوسط بين مفهومي الليبرالية الاقتصادية والاشتراكية الماركسية، فهو أسلوب يوائم بين رأسمالية السوق الحر والمفهوم الكلاسيكي عن الأمن والتضامن الاجتماعي.

وتنبع جاذبية هذا المفهوم من كونه لا يتبنّى السقف الأعلى أو الحد الأقصى لكل نظرية، أي أنه جسر بين الأيدولوجيات. وعلى الرغم من أن الاشتراكية الثورية لم تحظَ بأي قبول داخل الولايات المتحدة فإن القيم والمثل الاشتراكية - خاصة قيمة العدل الاجتماعي - تغلغلت بشكل قوي في توجهات الديمقراطيين الليبراليين واليساريين على حد سواء، كما لا يخفى على معظم المفكرين حقيقة إصابة المجتمعات الأوروبية والمجتمع الأمريكي بخسائر من جرّاء تطبيق الأفكار الليبرالية المحضة. وبغضّ النظر عن النتائج المؤسفة من جرّاء تطبيق القيم الاشتراكية في ظل النظم المركزية الشيوعية، فإنها تظل لها جاذبيتها في وجدان الأغلبية من المستضعفين.

وهناك عدد من العوامل والظروف الدولية والمحلية ساعدت على طرح هذا المفهوم مجددًا، أبرزها:

1. سقوط القطبية الثنائية بتهاوي الاتحاد السوفييتي وسيادة الولايات المتحدة على مسرح الأحداث العالمي، متجاوزة الأطراف الأخرى، ليس فقط الدول النامية ولكن بعض الدول الأوروبية كذلك.
2. الوعي بخطورة سياسات الجات على الدول النامية والدول الصناعية الجديدة خاصة الآسيوية، وسعي بعض الدول الأوروبية لتفادي كارثة دولية تتمثل في صراع قد ينشب بين الشمال الغني والجنوب الفقير، وذلك بمحاولة إيجاد حوار بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة لعلاج المشاكل التي تواجه الجميع في عالم واحد، وهو ما جسّدته الأحداث الأخيرة في سياتل 2000 وغيرها.
3. ظاهرة الدمج بين الشركات العملاقة والوحدات الكبيرة على حساب الأسواق المحلية، والشعور بالحاجة إلى دولة قوية ومجتمع قوي في آن واحد، أي صيغة جديدة لعلاقة شراكة وليس تنافس بين الدولة وقوى المجتمع.
4. انحسار دور مجموعة عدم الانحياز وتضاؤل الفكرة ذاتها، وانكماش مجموعة الـ 77 بحيث اقتصرت مؤخرًا على 15 دولة تمثل ثلاث قارات (آسيا – أفريقيا – أمريكا اللاتينية)، وأخفقت تلك الدول في عرض مطالبها في مفاوضات الجات، كما أن بعض الدول النامية كان الغبن عليها كبيرًا؛ إذ لم تجد من يمثلها التمثيل الذي يحقق مطالبها في مواجهة الدول المتقدمة؛ لذلك فقد تولّدت لدى هذه الدول الحاجة لتبني مبدأ يتجاوز سلبيات التخطيط المركزي ومساوئ الرأسمالية، وأثرهما على الطبقات الفقيرة تحديدًا.

من جانب اخر كانت هناك عدة مظاهر لصعود الطريق الثالث كخيار بين الحركات الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا المتمسكة بشكل معلن بمفهوم العدالة الذي كانت تعبّر عنه الشيوعية، ورافضة لحدوث تحولات اجتماعية تهمش الطبقات الفقيرة، خاصة من اللاجئين والمهاجرين من الدول النامية.

كذلك نلحظ تغلغل المفهوم في أدبيات وخطاب الأحزاب المسيحية الديمقراطية اليمينية سواء في ألمانيا الأحزاب المسيحية أو في إيطاليا في الفاتيكان؛ لوجود اهتمام لدى هذه الأحزاب الدينية هناك للتقليل من حدة آثار الرأسمالية الشرسة؛ لذلك نجد أيضًا أن معظم أحزاب يمين الوسط قد تبنت تصورًا لدولة الرفاهة الحديثة في مقابل مصالحة الأحزاب السياسية الأخرى مع الرأسمالية والسوق الحر.

ويجد المتأمل للساحة الأوروبية أن معظم الأحزاب السياسية التي تسيطر على مقاليد الحكم حاليًا هي أحزاب يسارية ترفع مبدأ الاشتراكية الديمقراطية وضرورة التغير المستمر بشكل سلمي، بدءًا من الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا، مرورًا بالحزب الاشتراكي في فرنسا، ثم حزب العمال في إنجلترا (العمال الجديد كما يقول بلير)، وهي يسارية جديدة تتخلى عن الدوجماتية، وتطور رؤاها بما يتفق مع الطريق الثالث، وتقدم أطروحات هامة في مجال المرأة ومجال البيئة.

ومع قوة المجتمع المدني في هذه الدول واتساع هامش الحريات وحرية الصحافة، أوصل الناخبون غير الموالين لأي أيدلوجية هذه الأحزاب التي يطلق عليها "الوسط الجديد" والتي تعتنق الفكر الاشتراكي الديمقراطي إلى مقاعد البرلمان بأغلبية لافتة، فبالنسبة لرجل الشارع فإن هذا الطريق هو الذي يطبق - حسب تعبير Bodo Hombach المستشار الخاص لشرودر - مبدأ المساواة في البداية والمساواة في النهاية، أي المساواة في الفرص وفي الدخل، حتى وإن كان ذلك حلمًا يسعى الجميع بجد لتحقيقه.

ويسعى المفهوم لتحقيق غايات أساسية

1. وضع اقتصاد بعض الدول على المسار الصحيح، من حيث تغليب الصالح الاقتصادي الوطني بعيدًا عن الارتباط بأيدلوجية بعينها، أي تحرير الاقتصاد من الأيدلوجيا (وهو ما رآه المعارضون تحريرًا في ظل السيادة الرأسمالية الشرسة بما يعني الوقوع الحتمي في براثنها).
2. تمكين بعض الدول الآخذة في النمو من الفرص التي يتيحها هذا الأسلوب، كأسلوب بديل في ظل الأحادية الموجودة والرأسمالية الطاغية.
3. اتباع نهج اقتصادي واجتماعي يمكّن من مواجهة التأثيرات السلبية للأحادية السياسية والاقتصادية للحصول على حد أدنى من المكاسب الديمقراطية في الواقع الاستبدادي.
4. تعظيم درجة تخصيص الموارد وخاصة الناجمة عن الخصخصة لصالح البعد الاجتماعي من جهة، وأيضًا تعظيم زيادة قاعدة التملك للطبقات العاملة ومحدودة الدخل في الوحدات التي تتم خصخصتها (وهو ما يثور الخلاف بشأن إمكانية تحققه في ظل سياسات التكيف الهيكلي التي يدرّها البنك وصندوق النقد الدولي).
5. تبني المبادئ التي تنادي بأن دور الدولة يجب أن يوجّه أساسًا لخدمة الأهداف الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع الأهداف الاقتصادية، أي وضع الدول أمام مسؤولياتها في الرفاهية الواجبة تجاه مواطنيها ؟!

 وعليه يمكن القول: إن الدول الأوروبية في المقام الأول - وعلى رأسها الدول الاسكندنافية وألمانيا وإنجلترا وفرنسا - تحاول إيجاد الحلول اللازمة للتقدم على هذا الطريق، وفي ما يراه بعض المراقبين محاولة من الأنظمة الرأسمالية لتطوير نفسها وسدّ فجوات التطبيق وثغراته.

والطريق الثالث عند هذه الدول يُعَدّ مقياسًا يتم به قياس مدى نجاحها في المواءمة بين متطلبات الاقتصاد، والحد من تنافس ومبادرة وحريات فردية، ومتطلبات الرفاهة الاجتماعية من خدمات تعليم وصحة وتأمين اجتماعي وإعانة المسنين والمتبطلين.

ومما لا شك فيه أن هذه الدول وجدت نفسها في مأزق حقيقي، فهي ما زالت عاجزة عن الحفاظ على معدل إنتاج ملائم، وفي الوقت نفسه خلق فرص عمل جديدة، وأيضًا تدبير نفقات تمويل الخدمات الاجتماعية، خاصة الذين لا يشاركون في سوق العمل، مما شكل عبئًا كبيرًا على كاهلها، وتبرز هذه الأزمة في دول مثل فرنسا وألمانيا، أخذًا في الاعتبار هبوط الميزان الديمغرافي لصالح من هم فوق 65 سنة والمهاجرين الذين لا يجدون فرصة عمل مناسبة ويدخلون في البطالة.

ولا يزال مفهوم الطريق الثالث في حاجة إلى مهلة زمنية حتى يتم تفعليه وحتى يمكن تطبيق مبادئه بشكل براجماتي لخدمة مصالح الطبقة الوسطى الآخذة في التآكل ليس فقط في دول العالم المتقدم، بل أيضًا في دول العالم النامي؛ فالوسط الجديد يحتاج إلى الدولة، ولكن أي شكل من أشكال الدولة؟

هناك من يراها الدولة التي تتبنى النهج الاشتراكي الديمقراطي، وتؤمن بالمنافسة العالمية؛ لأن المعلومات في مجال التكنولوجيا، كما أنها تؤمن بالابتكار، وتحدّ من سطوة جهازها البيروقراطي، وتلجأ إلى حلول مبتكرة، فإنها تستلهمها من قوى المجتمع المختلفة للتوفيق بين الحاجات المتصارعة.

ولا يمكن القول بأي حال من الأحوال: إن هذه الأمنيات سوف تتحقق بمعزل عن مشاركة قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية، فالأحزاب السياسية يجب في المرحلة القادمة أن تعكس مصالح الطبقة الوسطى، وأن تتبنى برامج براجماتية وتطور قدرات بحيث تجتذب الأجيال الشابة.

كما على الدولة القيام بوضع سياسات عامة تطرح حلولاً جديدة، مثل: تحرير سياسة العمل لتسمح بالعمل الجزئي أو الموسمي أو العمل المنزلي، ومشاركة صاحب العمل في أعباء الضمانات الاجتماعية، وأن تزيد من مسؤوليتها في مجال إعادة التدريب والتعليم.

ولكن على الجانب الآخر يرى بعض الاقتصاديين أن الحل الأمثل للخروج من هذه الأزمة يتمثل في رفع يد الدولة عن الاقتصاد حتى تتمكن من تمويل نفقاتها الاجتماعية، بعبارة أخرى أن تقوم الدولة باتخاذ بعض الإجراءات الليبرالية الجديدة للخروج من هذه الأزمة، وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي:

* تحرير المشروعات الخاصة من أية قيود تفرضها الحكومات بغض النظر عن الآثار الاجتماعية التي ستنجم عن ذلك.
* مزيد من الانفتاح على التجارة والاستثمار العالميَّين.
* حرية كاملة لحركة رأس المال والسلع والخدمات.
* تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، ولا تشمل تلك الخدمات فقط خدمات الصحة والتعليم، بل تمتد إلى أدوار الدولة الأساسية في الحفاظ على الأمن، وتعبيد الطرق، والإمداد بالمياه، وهي الأدوار التي ظلت تلازم الدولة حتى في ظل سيادة مفهوم العولمة.
* إلغاء مفهوم الخدمة العامة أو الخدمة الاجتماعية وإحلال محله مفهوم المسؤولية الفردية، وذلك من خلال الضغط على الطبقات الدنيا؛ لتبحث عن حلولها لمشاكلها التعليمية والصحية، وتأمين نفسها بعيدًا عن موارد الدولة.

ويتضح مما سبق أن هذه الليبرالية الجديدة وإن كان أنصارها يدعون أنها في المدى الطويل تخدم فكرة تطبيق الطريق الثالث أو الاشتراكية الديمقراطية في تدبيرها التمويل اللازم لنفقات الدولة الاجتماعية، فإنها تعبر عن ضغط من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليّين.

هذه الليبرالية الجديدة ظهرت آثارها بشكل واضح في الضغط الذي مُورس على دول مثل شيلي والمكسيك من أجل خفض أجور العمال بمعدلات تتراوح بين 40 - 50%، في الوقت الذي زادت فيه تكلفة المعيشة بمعدل 80%، ونتج عن ذلك إفلاس أكثر من 20 ألف مشروع صغير ومتوسط.

بل حتى في الولايات المتحدة تضغط الشركات متعددة الجنسيات، مستهدفة الحد من الإنفاق على برامج الرفاهة الاجتماعية والهجوم على حقوق العمال، ويخشى الشعب الأمريكي أن يكون العقد الاجتماعي للجمهوريين في الألفية الثالثة هو ليبرالية جديدة محضة، فالليبراليون الجدد يبذلون مجهودًا كبيرًا للحدّ من برامج الحماية الاجتماعية للأطفال وللمسنين وللمتبطلين، أي المعاناة إلى ما لا نهاية.

**ثالثا ً:- المذهب الفوضوي :**

يُدين مذهبُ الفوضوية السياسي النظام الاجتماعي الذي تفرضه الدولة ويحاربه . إنه يرفض جميعَ التبريرات التي تثبت الدولةُ بواسطتها شرعيةَ العنف الذي تلجأ إليه لإرغام المواطنين على الانصياع لقانونها ويطعن فيها.

و يتقاطع اللاعنفُ وحدسَ المذهب الفوضوي، فيتبنى نقدَه للدولة بمقدار ما يكون العنفُ بالفعل وسيلتَها النوعية للتدخل، هذا إنْ لم يكن الوسيلةَ الوحيدة التي تلجأ إليها الدولةُ  لتوطيد النظام الاجتماعي أو لإعادته إلى  نصابه. ففي كثير من الأحيان، يصل الأمرُ بالدولة، عِبْر اختصاصها باحتكار حقِّ العنف المشروع، إلى فَرْضِ منطقها، رافضةً سماعَ الأسباب التي تدعو المواطنين إلى مقاومة قدرتها الكلِّية. وبهذا – والتاريخُ يُظهِر لنا أن هذا ليس محض فرضية مدرسية –، فإن الدولة تصادر الديموقراطية على حساب المواطنين.

غير أن الفوضوية ظلت، في الغالب الأعم، أسيرةَ رفضها للدولة، مثلما ظل المذهبُ السِّلمي أسيرَ رفضه للجيش. فالدولة والجيش "وحشان باردان" لا يتأثران بتعويذات الفوضويين والسِّلميين الذين يُقسِمون بأن "يقضوا" عليهما. وهكذا، في المحصلة، يظهر هؤلاء وأولئك جميعًا، نظرًا لعدم طرحهم بدائلَ ذات صدقيَّة، عاجزين عن تغيير مجرى تاريخ المجتمعات وعن تحريرها من قبضة العنف.

ولقد تبين أن عدم جدوى التمرد المستوحى من المذهب الفوضوي يتناسب في الغالب طردًا مع تعبيره عن نفسه عِبْرَ العمل العنفي. وبفعلتها هذه، كانت الفوضوية تنتقص من نفوذها بانغلاقها ضمن تناقُض لا يُحَل: إذْ لا يمكن لنا استهجان عنف الدولة استهجانًا فعالاً عندما نجيز لأنفسنا اللجوءَ إلى العنف. لا يمكن للعنف الفوضوي، في المآل، إلا أن يحرض القمع ويعزِّز عنف الدولة. وفي المحصلة، فإن وسائل استراتيجية العمل اللاعنفي هي التي تتساوق مع الغاية التي تسعى إليها الفوضوية.

تعترض فلسفةُ اللاعنف السياسيةُ على "مثالية" الفوضوية ولاواقعيتها اللتين قادتاها إلى تجاهُل قيود الواقع وإلى حؤولها دون طرح بدائلَ بنَّاءة. وفي الوقت نفسه، لا يتجاهل اللاعنفُ أنه مكلَّف طَرْحَ مشروع اجتماعي وسياسيٍّ متماسك؛ إذ لا بدَّ له من قبول هذا التحدي بالبرهان على أن مبادئه وطرائقه تتيح إدارةً إيجابية للنزاعات وحلاًّ بنَّاءً لها. وبهذا الثمن فقط يصير من الممكن تحرير المجتمع من قبضة العنف.

تتطابق مثاليةُ المجتمع اللاعنفي تمامًا مع أماني الفوضوية: إذْ لا يُكفَل النظامُ الاجتماعي بقسر الدولة العنفي، بل باستقلالية المواطنين الذين يتماشى سلوكُهم مع فرائض اللاعنف. غيرَ أن فلسفة اللاعنف السياسية لا تقتضي سلفًا إلغاء النزاعات، بل إمكانُ ضبطها بواسطة طرائق لاعنفية. فهي لا تنطوي على إلغاء أية سلطة سياسية، بل تيسِّر إمكانَ ممارسة السلطة [الفعلية] دون اللجوء إلى وسائل الإكراه، كما تجري العادة. الأمر قطعًا ليس إلا مثالاً، لكنْ يجب أن يوضع كلُّ شيء موضع التنفيذ للاقتراب منه. إذ مادامت ثقافةُ مجتمع ما تسيطر عليها إيديولوجيا العنف، فإن هذا المجتمع لن يكون محكومًا إلا بحسب منطق العنف. فلِكَي يُحكَم المجتمعُ بحسب دينامية اللاعنف، يجب أن تتشرب ثقافتُه فلسفةَ اللاعنف. وإذن، فإن الطفرة التي تفرض نفسها على المجتمع بهدف إطلاق عملية اضمحلال الدولة لن تتمَّ إلا بالعبور من ثقافة العنف إلى ثقافة اللاعنف..

**اليسار واليمين**

 ظلت التفرقة بين اليمين واليسار منذ ان ظهرت في نهاية القرن الثمان عشر غامضة ومستعصية على الفهم ، ومع ذلك فإنها لم تختلف وتشبثت بالاستمرار . ولقد لاحظ مؤرخ الفاشية الفرنسي زيف ستيرنهل Zeev Sternhell في تاريخه للأحزاب والجماعات السياسية التي تصف نفسها على انها لا يمين ولا يسار ، لاحظ الى أي مدى كان الخلاف دائما ً حول طبيعة الانقسام . فقد غير اليمين واليسار من معانيهما عبر الزمن فنظرة على تطور الفكر السياسي توضح لنا ان نفس الأفكار كان ينظر اليها على انها تنتمي الى جناح اليسار في فترات وسياقات بعينها كما كانت تعتبر منتمية الى جناح اليمين في فترات وسياقات أخرى وعلى سبيل المثال كان دعاة فلسفات السوق الحرة في القرن التاسع عشر يعتبرون في صف اليسار على حين يوضعون اليوم على قائمة اليمين وظهرت في تسعينات القرن التاسع عشر الدعوة على ان الفروق بين اليمين واليسار قد تلاشت وهي دعوة جاءت من جانب النقابيين وانصار النزعة التضامنية والحق ان هذه الدعوة ظلت تتردد بانتظام عبر السنين ثم قدم جان بول سارتر اراء تتسق مع هذا الاتجاه في الستينات وتم التأكيد على نفس الاطروحه على اكثر من مرة من جانب مفكري اليمين وقد علق المؤرخ الن في عام 1930 قائلا ً عندما سئلت عن ما اذا كان الانقسام بين اليسار واليمين ما يزال له معنى فان اول فكرة طفرت الى ذهني هي ان الشخص الذي طرح السؤال ليس يساريا .

 ونشر المفكر السياسي الإيطالي بوبيو عام 1994 اكثر الكتب اثارة للجدل حول موضوع اليمين واليسار في العصر الحديث فقد حاول بوبيو ان يدافع عن استمرار التفرقة بين اليمين واليسار في مواجهة اعمال تنظر الى هذه التفرقة باعتبارها موضوعا باليا وهي اعمال تأتي هذه المرة من جانب اليسار أساسا وليس من جانب اليمين فقد استمرت فئتا اليمين واليسار في ممارسة مثل هذا التأثير على الفكر السياسي لان السياسة بطبيعتها خلافية فجوهر السياسية هو الصراع بين وجهات النظر متعارضة وبين سياسات متعارضة ويأتي اليمين واليسار من كلا الجانبين في الجسد السياسي ورغم ان معنى اليمين ومعنى اليسار يمكن ان يتغير الا انه لا يمكن ان يوجد شيء يظل على اليمين واليسار بان واحد فالتمييز بينهما تمييز استقطابي بطبيعته .

 ويذهب بوبيو الى انه عندما تتوازن الأحزاب او الأيديولوجيات السياسية يشرع البعض في مناقشة جدوى التمييز بين اليسار واليمين . ولكن في الأوقات التي يصبح احدهما من القوة بحيث يبدو وكانه " هو اللاعب الوحيد في هذه الدنيا " ، (\*) فإن كلا الجانبين يكون له مصالح في مناقشة هذه الجدوى . ويكون للطرف الأقوى مصلحة – في ان يعلن – كما فعلت مارجريت تاتشر – انه " لا يوجد بديل اخر " . ويحاول الطرف الاخر في الغالب – وطالما ان روحه العامة لم تعد شعبية ان يتبنى بعض اراء اعدائه وينشرها باعتبارها اراءه الخاصة .

 وتكون الاستراتيجية المعهودة للطرف الخاسر هي محاولة التوصل الى " صيغة توليفيه من المواقف المتعارضة بهدف انقاذ ما يمكن إنقاذه من موقفه الخاص عن طريق النسج على منوال الموقف المعارض ، ومن ثم محاولة تحييده " . ويصور كل طرف نفسه على انه يتجاوز التمييز القديم بين اليمين واليسار او يؤلف بين عناصر من هنا وهناك لخلق توجه جديد يتسم بالحيوية .

 لقد البس اليمين السياسي نفسه ثيابا جديدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في اعقاب اندحار الفاشية . ولكي تستمر الأحزاب اليمينية في البقاء كان عليها ان تتبنى بعض أفكار اليسار وان تقبل الاطار الرئيسي لدولة الرفاهية . ولقد تغيرت الأمور كلية من أوائل الثمانينات بسبب الصعود الأيديولوجي لليبرالية الجديدة وسقوط الشيوعية . من هنا فان الادعاء بان توني بلير قد اخذ كثيرا من أفكار التاتشرية وأعاد تداولها على انها شيء جديد هو ادعاء يمكن فهمه بسهولة من وجهة النظر هذه . ففي هذه المرة كان اليسار هو اكثر الفائزين من خلال القول بان التصنيفات القديمة لم تعد ذات معنى . وطبقا ً لما يذهب اليه بوبيو فان التمييز بين اليمين واليسار سيعيد تأكيد نفسه كما سبق وفعل في الماضي . فاذا سلمنا بان الديمقراطية الاجتماعية تنتعش ويجري إحياؤها من جديد وان اليمين الجديد لم يعد جديدا تماما ً ، فان على الديمقراطيين الاجتماعيين ان يكفوا عن التردد في القول بان أي من اليسار واليمين قد اصبح شيئا باليا ً .

 ان الفرق بين اليسار واليمين وفقا لبوبيو ليس مساءلة استقطاب والمن المعايير التي تعاود الظهور في التفرقة بين اليمين واليسار المعيار الخاص بالاتجاهات نحو المساواة فاليسار يفضل مزيدا من المساواة بينما ينظر اليمين الى المجتمع الى انه بناء متدرج بالضرورة ان المساواة مفهوم نسبي والاجدر التساؤل المساواة بين من وفي أي شيء والى أي مدى ان اليسار يسعى الى التقليل من عدم المساواة ولكن هذا الهدف يمكن ان يفهم بطرق مختلفة وليست القضية ان اليسار يريد التقليل من كافة مظاهر عدم المساواة بينما يحاول اليمين المحافظة عليها دائما ذلك ان الامر يعتمد في الحقيقة على طبيعة السياق من هذا مثلا ان البلد الذي وصله عدد كبير من المهاجرين حديثا يمكن ان يتم التعبير فيه عن التعارض بين اليسار واليمين في ضوء ما يحصل عليه المهاجرون من حقوق مواطنة وحماية مادية .

 ان بوبيو على صواب فيما ذهب اليه من ان التمييز بين اليسار واليمين يختفي وان ينظر الى عدم المساواة على انها محور الخلاف بينهما ورغم ان فكرة المساواة والعدالة الاجتماعية يمكن تناولها بطرق مختلفة الا انها فكرة أساسية في الفكر اليساري وتعرضت الفكرة للهجوم باستمرار من قبل اليمين مع ذلك فان التعريف الذي قدمه بوبيو يحتاج الى تدقيق فاللذين يقفون في صف اليسار لا يسعون فحسب الى تحقيق العدالة الاجتماعية ولكنهم يعتقدون ان الحكومة يجب ان تلعب دورا جوهريا في تحقيق هذا الهدف ويكون الامر اكثر دقه لو قلنا ان الايمان بسياسة التحرر هو ما يميز موقف اليسار فأهمية المساواة ترجع الى انها ذات دلالة موكدة لفرص الحياة ورفاهية الافراد وتقديرهم لأنفسهم وثمة أسباب أخرى تدعونا الى الاهتمام بقضية المساوة في المجتمع الذي يتسم بدرجة عالي من عدم المساواة يؤذي نفسه خلال عدم الاستفادة القصوى من مواهب وقدرات مواطنيه وفضلا عن ذلك فان مظاهر عدم المساوة يمكن ان تهدد التماسك الاجتماعي ويمكن ان يترتب عليها نتائج اجتماعية أخرى غير محددة كانتشار الجريمة .

 حقيقة ان هناك مجتمعات تحتوي على مظاهر فاضحة لعدم المساواة وانها ظلت مستمرة مع ذلك منها مثلا نظام الطوائف الهندي التقليدي ولكن في عصر الديمقراطية الجماهيرية تختلف الأشياء اختلافا كبيرا فالمجتمع الديمقراطي الذي يولد درجة عالية من اللامساواة يتوقع منه ان ينتج درجة عالية من عدم الرضا والصراع ولقد غيرت العولمة جنبا الى جنب مع تفكك الشيوعية الملامح المميزة لكل من اليمين واليسار فلم يعد هناك في المجتمعات الصناعية يسار متطرف له صوت عالي بل هناك يمين متطرف له صوت عالي وهو يعرف نفسه على انه استجابة للعولمة وهو اتجاه مشترك يجمع السياسيين من جناح اليمين من أمثال بات بيوكانن في الولايات المتحدة وجان ماري لوبان في فرنسا وبولين هانسون في استراليا وينسحب نفس القول على شرائح اليمين الأكثر شراسة الاميل الى العنف من أمثال جماعة الباتوريوتس (الوطنيين) في الولايات المتحدة التي ينظر افرادها الى الأمم المتحدة والحومة الفدرالية باعتبارهما من المؤامرات التي تحاك ضد الكيان الوطني الأمريكي وتنحصر الموضوعات التي تستحوذ على تفكير اليمين المتطرف في موضوعات الحماية الاقتصادية والثقافية فالتمييز بين اليسار واليمين سوف يستمر بالوجود ولكن احد الأسئلة الجوهرية التي تواجه الديمقراطية الاجتماعية هو ما اذا كان هذا التمييز يغطي الجزء الأكبر في الحقل السياسي فهل نحن في مرحلة تحول قبل ان يتمكن كل من اليسار واليمين من إعادة تشكيل نفسه بقوة كاملة ام ان تغييرا نوعيا قد حدث في أهميته سوف يكون من الصعوبة ان نقاوم النتيجة التي مؤداها ان هذا التغيير قد وقع بالفعل ولقد اتضح سبب ذلك في ثنايا الحوار الذي دار في نطاق الديمقراطية الاجتماعية على امتداد السنوات القليلة الماضية وسواء تأثر هذا الجدل في الماركسية ام لم يتأثر فان معظم المفكرين في نطاق اليسار تبنوا نظرة تقدمية الى التاريخ فهم لم يتحالفوا فقط مع المسيرة التقدمية للاشتراكية وانما تحالفوا كذلك مع تقدم العلم والتكنولوجيا وعلى الصعيد الاخر نجد ان المحافظين قد ساورهم الشك في المخططات الفكرية الكبرى وكانوا براكماتيين عمليين فيما يتصل بالتطور الاجتماعي وركزوا اهتمامهم على قضيه الاستمرارية لكن هذه التعارضات أصبحت اليوم اقل حدة مما كانت علية فقد قبل كل من اليسار واليمين الطبيعة ذات الحدين للعلم والتكنولوجيا والتي تولد منافع عظيمة في الوقت الذي تخلق فيه مخاطر جديد ومظاهر جديدة من القلق وعدم اليقين .

 ومع اختفاء الاشتراكية كنظرية في الإدارة الاقتصادية اختفى واحد من اهم خطوط الانقسام بين اليسار واليمين على الأقل في المستقبل القريب فاليسار الماركسي أراد ان يحطم الراسمالية وان يستبدلها بنظام جديد مختلف في نفس الوقت اعتقد الكثير ان الديمقراطيين الاجتماعيين ان الراس مالية يمكن ان تعدل بحيث تفقد معظم خصائصها المميزة مع ذلك فانهم لم يملكوا بديلا لها وظلت الآراء محل خلاف تنحصر في مدى التحكم في الراس مالية وفي الطرق التي يمكن ان تدار بها ولا شك ان هذه الآراء مفيدة ولكنها ظلت قاصرة على ان تحل صور الخلاف الجوهرية التي كانت موجودة في الماضي .

 وبمجرد ان تغيرت هذا الظروف طفى على السطح عدد من المشكلات والاحتمالات التي لم تكن واردة في المشروع اليسار او اليميني من بين هذه المشكلات قضايا البيئة وقضايا أخرى تتعلق في الطبيعة المتغيرة للأسرة والعمل والهوية الشخصية والثقافية والحقيقة ان قيم العدالة الاجتماعية والتحرر تتصل بكل هذه القضايا ولكن كل قضية من هذه القضايا تتقاطع مع هذه القيم .

 ويمكن ان نضيف الى السياسة التحررية لليسار الكلاسيكي ما سمي بسياسة الحياة (life politics ) وقد يكون المصطلح ملائما ً وقد لا يكون وتوحي هذه العبارات بان الديمقراطيين الاجتماعيين يجب ان يتبنوا نظرة جديدة الى الوسطية السياسية فقد تحركت الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية نحو الوسط لأسباب انتهازية الى حد بعيد حقيقة ان الوسطية السياسية في سياق اليسار واليمين لا يمكن ان يعني الا التوفيق أي اتخاذ موقف وسط بين بديلين واضحين واذا كان كل من اليسار واليمين قد اصبح اقل شمولا واحاطة عن ذي قبل فان هذا التصور يصبح غير منطقي من هنا نجد ان فكرة الوسط النشط او الوسط الراديكالي كانت من الأفكار التي حظيت بنقاش عريض بين الديمقراطيين الاجتماعيين مؤخرا ً ويجب ان تؤخذ مأخذ الجد وتعني هذه الفكرة ضمنا ً ان يسار الوسط ليس هو بالضرورة المعتدل فكل التساؤلات المتصلة بسياسة الحياة تحتاج الى حلول جذرية او انها تتطلب سياسات جذرية وراديكالية على المستويات الحكومية المختلفة .

 ان مصطلح يسار الوسط ليس مصطلحا بريئا فان أي شكل من اشكال الديمقراطية الاجتماعية الجديدة يجب ان ينطلق من يسار الوسط وذلك لان العدالة الاجتماعية وسياسات التحرر سوف تكون في موقع القلب منه لكن الوسط لا يجب ان يكون خاليا من المضمون على العكس من ذلك فأننا نتحدث عن تحالفات يمكن للديمقراطيين الاجتماعيين ان ينسجوها من خيوط تنوع أساليب الحياة فالمشكلات السياسية القديمة والجديدة على حد سواء تتطلب منا ان نفكر فيها بهذه الطريقة فدولة الرفاهية يجب ان تفي بمعايير العدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت ان تهتم بالاختيار النشط لأسلوب الحياة وان تتكيف معهم وتحقق قدرا من التكامل مع الاستراتيجيات الايكولوجية والاستجابة الى سيناريوهات المخاطرة الجديدة .

 لقد كانت النظرة الى النزعة الراديكالية في الماضي تقوم على أساس انها تحرض اليسار ضد اليمين واليمين ضد اليسار حيث كان الثوار والماركسيون ينظرون الى انفسهم الى انهم يتمايزون عن أولئك الذي يعتبروهم مجرد مصلحين والحق ان المعادلة بين ان تكون يساريا او ان تكون راديكاليا لم تعد موجودة ويمكننا هنا ان ننظر في المثال الخاص بإصلاح دولة الرفاهية فهناك خلافات شاسعه بين الديمقراطيين الاجتماعيين والليبراليين الجدد حول مستقبل دولة الرفاهية وتتمحور هذه الخلافات حول الانقسام بين اليسار واليمين فمعظم الديمقراطيين الاجتماعيين يرغبون في ان تضل نفقات الرفاهية عالية بينما يفضل الليبراليون الجدد ان تكون هذه النفقات عند حدها الأدنى وثمة قضايا مشتركة أخرى يتصدى لها كل الداعين الى اصلاح دولة الرفاهية مثلا كيفية التعامل مع التعمر السكاني أي زيادة نسبة كبار السن في المجتمع وهي قضية لا ترتبط بتحديد مستويات المعاشات فحسب بل تحتاج الى إعادة تفكير جذري في علاقاتها بالطبيعة المتغيرة بالتقدم بالعمر والانماط المتغيرة بالصحة والمرض وغيرها من العوامل .

أن كلمة “اليسار” ظهرت كمصطلح سياسي عندما استعملت أول مرة في أحد برلمانات أوربا، إشارة إلى النواب الذين كانوا يجلسون على يسار الرئيس، بينما سمي الذين كانوا على يمينه بـ “اليمين”. وكان من المصادفة أن الذين كانوا يجلسون على يساره كانوا يمثلون بصورة عامة الطبقة العاملة والقوى الكادحة على العموم، في حين كان الذين يجلسون على يمينه يمثلون قوة الرأسمال والأغنياء وأصحاب الأموال على العموم أيضا. من هنا إذن بدأ مصطلح “اليسار” يأخذ مضمونا أو بعدا إيديولوجيا، فصارت إيديولوجيا اليسار تعبر بصورة أو بأخرى عن هذه الواقعة الاجتماعية. وعندما انتشرت الماركسية بين صفوف المثقفين وصفوف العمال، وكان هذا في أوربا بطبيعة الحال، ارتبط اليسار نوعا ما من الارتباط بالفلسفة الماركسية نفسها. وبما أن رجال الكنيسة عموما كانوا مع القوى القديمة أي مع القوى المالكة لزمام الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أي مع اليمين، فلقد صنفت الكنيسة وبالتالي الدين بالمفهوم الأوربي مع اليمين وربط به، بينما اعتبر اليسار ممثلا لتلك الطبقة الكادحة وعلى العموم للفئات الاجتماعية المتحررة نوعا ما من الهواجس الدينية.

هكذا إذن، أصبح مفهوم يسار/يمين ذا بعدين، بعد اقتصادي يتحدد أساسا بالعلاقة مع وسائل الإنتاج (بملكيتها: اليمين، أو عدم ملكيتها: اليسار)، وبعد إيديولوجي يتحدد أساسا بنوع النظرة الميتافيزيقية للكون، النظرة الدينية (اليمين)، والنظرة المادية الموسومة بالعمالية (اليسار). وبالارتباط مع هذين البعدين، ومع البعد الإيديولوجي بصفة خاصة، ظهر مرادفان، أو رديفان، لمصطلح يسار/يمين هو مصطلح تقدمي/رجعي، فأصبحت التقدمية سمة لليسار والرجعية سمة لليمين. وحيثما يكون البعد الاقتصادي في التصنيف ضعيفا أو منعدما كان البعد الإيديولوجي يقوم مقامه، وهكذا غدا التقدمي هو المتحرر دينيا، والرجعي هو المتمسك بالدين. فصار التقدمي بهذا المعنى يساريا حتى ولو لم يكن من صفوف الكادحين، وصار الرجعي بهذا المعنى أيضا يمينيا، حتى ولو لم يكن من صفوف الأغنياء.

وتعزز هذا التمييز المزدوج مع قيام الاتحاد السوفيتي وتزعمه للمعسكر الاشتراكي على الصعيد الدولي أي للطبقة العاملة كطبقة واحدة عبر العالم: “أيها العمال في جميع أنحاء العالم اتحدوا”. فأصبح اليسار –أو مصطلح اليسار- يتحدد إضافة إلى ما سبق بالارتباط مع الاتحاد السوفيتي، واليمين يتحدد بالارتباط مع الغرب الرأسمالي. هكذا أضيف بعد ثالث هو البعد الدولي إلى مضمون يسار/يمين.

وسيلعب هذا البعد الدولي دورا هاما خلال حقبة ما سمي بالحرب الباردة بين المعسكرين، إذ سيصبح الانتماء إلى اليسار يتحدد أساسا بمناصرة الاتحاد السوفيتي، والانتماء إلى اليمين يتحدد بالارتباط بالغرب الرأسمالي! وسيلعب هذا البعد الدولي دورا كبيرا وخطيرا في العالم الثالث حيث تحتفظ القبيلة والطائفة بمكانة في المجتمع تسمو أحيانا على مكانة الطبقة، نظرا لضعف الاقتصاد وتخلفه وغياب طبقة عاملة حقيقية صناعية تستحق هذا الاسم، وغياب طبقة رأسمالية مالكة لوسائل الإنتاج. فصار اليسار إذن يدل على انتماء دولي أكثر منه تعبيرا عن واقع اقتصادي اجتماعي! لقد أصبح دالا على مشروع مستقبلي يتحقق “في الحاضر”، في الاتحاد السوفيتي. وبما أن الاتحاد السوفيتي قد قام من أجل تحقيق الاشتراكية، فلقد ارتبط الكفاح من أجل الاشتراكية بالانتماء إلى معسكره. وصارت مناصرته مؤشرا على الاختيار الاشتراكي.

ويذكر المفكر عزمي بشارة الفرق بين اليمين المتطرف واليمين الشعبوي، بقوله إن اليمين المتطرف حركة نخبوية تطرح أفكاراً غالباً ما تكون إيديولوجية يصعب على المجتمع التكيف معها، أما اليمين الشعبوي فلا تهمه الإيديولوجيا بقدر ما يهمه مخاطبة مشاعر قسم كبير من المجتمع واجتذاب الفئات الموجودة على هوامشه. وبحسب بشارة؛ فإن ترامب ليس يمينياً متطرفاً بل هو شعبوي، وتكوينه الشعبوي هو أقرب إلى الفئات اليمينية.

من هم اليمين المتطرف ؟ اليمين المتطرف مصطلح سياسي يطلق على الجماعات والأحزاب لوصف موقعها من المحيط السياسي، والفرق بين اليمين التقليدي واليمين المتطرف أن الأول يسعى للحفاظ على التقاليد وحماية الأعراف داخل المجتمع، والثاني كذلك ولكن الاختلاف يكمن في أن الثاني يدعو للتدخل القسري واستخدام العنف للحفاظ على تلك التقاليد والأعراف.

ويمكن القول أن اليمين المتطرف في أوروبا يتصف بالتعصب القومي لجنسه، والتعصب الديني ومعاداة المسلمين خاصة والمهاجرين عامة وذلك لأنه يرى أن ما يحدث من جرائم وسرقات بسبب زيادة الهجرة وأن لدى المسلمين والأجانب عامة عادات وتقاليد جلبوها من بلادهم الفقيرة فلا يحبون أن تدخل مثل تلك العادات بلادهم.

ورغم أن تشكيلات ومشارب أحزاب اليمين المتطرف تختلف حسب السياقات الخاصة بكل بلد، فإنها تشترك كلها في خصائص عامة ومرتكزات إيديولوجية تميزه كتيار سياسي واحد ومتجانس، ومن هذه الخصائص النزعة الوطنية المفرطة والرافضة لكل أشكال الاندماج الإقليمي (كونفدرالية، اتحاد قاري… إلخ) بحجة حماية السيادة الوطنية.

كما أن لليمين المتطرف نزعة متأصلة نحو رفض الرأسمالية والليبرالية ليس لذاتهما وإنما خوفا من التحولات العميقة التي عادة ما تصاحبهما خاصة على مستوى القيم والأخلاق، بل إن اليمين المتطرف معروف بتحفظه على بعض مقتضيات مواثيق حقوق الإنسان في الغرب، ودافعه إلى ذلك ديني نابع في أساسه من التقاليد المسيحية.

ومن ناحية المشاركة السياسية يُمكن تقسيم اليمين المتطرف إلى أحزاب احتجاجية هدفها الأساس تسجيل مواقف وتعبئة مستمرة في صفوف أنصارها، من أجل تسويق خطاب تحريضي هدفه التشويش الإعلامي أكثرَ من التأثير في واقع الأمور، ويُطلق على هذا الصنف اسم “اليمين الشعبوي المتطرف”.

وهناك صنف آخر يتميز بقدر من الواقعية السياسية جعله يعدّل خطابه ليكون مقبولا لدى جزء من ناخبي اليمين في عمومهم، وملائما كذلك لمتطلبات الانخراط في الديمقراطية الليبرالية القائمة على التعددية وبالتالي الاختلاف.

وقد حققت هذه الأحزاب مكاسب سياسية هامة في العقد الأول والثاني من القرن الواحد والعشرين، وشاركت في حكومات وصارت ممثلة في برلمانات بلدانها وكذلك في البرلمان الأوروبي.

منذ ثمانينيات القرن العشرين، شهد اليمين المتطرف تحولا جذريا في أولوياته وبالتالي في أعدائهِ وحلفائه، ومعروف أن الحركات المتطرفة تستند إلى هذه الثنائية أكثر من استنادها إلى برنامج سياسي يمكنه أن يجمع حوله أطيافا واسعة من المجتمع.

وهكذا بدأ اليمين المتطرف يهتم أكثر فأكثر بموضوع الهجرة والاندماج مع تصدره النقاش السياسي في عدد من بلدان أوروبا الغربية ذات التقاليد العريقة في الهجرة بحكم الماضي الاستعماري، ثم بسبب الحاجة إلى اليد العاملة القادمة من وراء البحار في مرحلة الإعمار اللاحقة للحرب العالمية الثانية.

و بحلول تسعينيات القرن العشرين، باتت الهجرة الشغل الشاغل لليمين المتطرف الذي يُسوق إشكالاتها العديدة (وأولها الاندماج والهوية) لإضفاء قابلية على خطابه العنصري والمعادي للأجانب في حقيقته. وهكذا طوّر اليمين المتطرف خطابه ضد الهجرة لإكسابه حجية أقوى لدى قطاعات أوسع من المواطنين الأوروبيين.

الافكار والجذور الثقافية والايديولوجيا في تنمية الخيال اليميني:

إن وجــود اليمــين المتطــرف في الأنظمــة السياســية الأوروبيــة لم يكــن ظــاهرة جديــدة، ذلــك إن الفاشـية والنازيــة والقوميـة المتطرفــة هيمنـت علــى أوروبـا في حقبــة مـا بــين الحـربين العــالميتين، ودفعتهـا نحــو الحرب. أما المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فقد بدأ اليمين المتطرف في الاختفاء عمليا مـن السـاحة .

إن الحركـات والأحـزاب المنتميـة لليمـين المتطـرف همشـت في أغلـب الـدول الأوروبيـة، وهنــاك ســببان رئيســان لهــذا الــرفض ، فمــن جهــة عــدت الأيــديولوجيتان الفاشــية والنازيــة والحركــات الــتي جسدتما أو دعمتهمـا مسـؤولة بدرجـة كبـيرة جـدا عـن كارثـة الحـرب العالميـة الثانيـة، ومـن جهـة أخـرى فقـد اتهمت وأدينت القوى السياسية لليمين المتطرف في البلدان التي احتلتها ألمانيا النازية، حيث انتهجت تلك القوى في أغلب الأحيان سلوكا تعاونيا مع المحتل.

وتعـد الهجـرة إحـدى الأسـس المهمـة في خطـاب اليمـين المتطـرف في أوروبـا ، فقـد كـان لتوظيـف قضـية الهجرة دور كبير في نهضة أحزاب اليمين المتطرف فضـلا عـن ذلـك فـإن البطالـة، والتـدهور الاقتصـادي، وفداحـة الضـرائب، ورخـاوة العدالـة، والمسـتوى السـيئ للنظـام التعليمـي طرحـت في خطـاب اليمـين المتطـرف أشـبه مـا تكـون “بالحزمـة الشاملة”.

إن جون ماري لوبان كونه أبرز المعبرين عن اليمين المتطرف في فرنسا على وجه الخصـوص، وأوروبـا عمومـا، رفـض بقـاء فرنسـا داخـل الاتحـاد الأوروبي ، كمـا طالـب بعـودة الفرنـك الفرنسـي، ومواجهـة العولمـة والهيمنـة الأمريكيـة، ودعـا إلى مـا أسمـاه “تفضـيل الـوطني قبـل الأجنـبي في الوظـائف، والفرنسـي في مواجهـة الأجنـبي في الخـارج.” وطالـب أيضـا بوضـع نظـام حمـائي شـامل ثقافيـا واجتماعيـا واقتصـاديا وسياسـيا يحـيط بفرنسا. فالتراث الفرنسي، بحسب لوبان، يجب تنقيته من “الشوائب” الـتي وضـعها المثقفـون الفرنسـيون مـن أصول غير فرنسية، وحمايته من الغزو الثقافي الأجنبي وتحديـدا الأمريكـي. كـذلك حمايـة المنتجـات الفرنسـية بفرض الضرائب الجمركية على البضائع الأجنبية، وحماية النظام السياسي والاجتماعي بعدم إعطاء الجنسية الفرنسـية إلا لمـن كـان أحـد والديـه فرنسـيا “أصــليا”، مـع طـرد الأجانـب جميعـا الـذين يعيشـون بصـورة غـير شرعية.

ومــن القضــايا المهمــة الــتي اهتمــت بــها أحــزاب اليمــين المتطــرف في أوروبــا هــي شــعبويتها ورغبتهــا في الانتشـار علـى نطـاق واسـع. ويتمثـل غرضـها في الوصـول إلى مختلـف الفئـات الاجتماعيـة والمهنيـة، وكـذلك مختلـف الفئـات العمريـة والنـاخبين جميعـا، سـواء مـن اليمـين أو اليسـار.

وأصبح المهاجر في نظر اليمين المتطرف هو السبب الرئيس لكل ما هو سيء: فقد ربط لوبان بين ظاهرتي زيادة نسبة المهاجرين الأجانب وارتفاع نسبة البطالة، وابتكر صورا مثيرة للسـخرية مـن أجـل الاسـتخفاف بالأجانـب والمهـاجرين المقيمـين في فرنسـا، فتـارة اتمهـم بـأنهم المسـؤولون وحدهم عن ارتفاع معدلات الجرائم في فرنسا ّ ، وتارة عـد المسـلمين مـنهم مصـدر تهديـد ثقـافي وديـني، وتـارة ثالثة وصف زيادة أعدادهم بالغزو الذي يهدد النقاء العرقي “الرجل الأبيض الفرنسي .

ويعد انعـدام الأمـن أيضـا ثابتـا آخـر مـن ثوابـت خطـاب اليمـين المتطـرف الأوروبي وبرامجـه ، ويـتم ربطـه بالقضية السابقة. حيث يدعي اليمين المتطرف إن اللصوص والمجرمين هم من الأجانب في الأغلب الأعم.

ليس ترفاً أن نناقش الجوانب الثقافية لصعود اليمين الأوروبي. فهو صعود وإن كان ينبع ميكانيكيا بسبب الأزمات المتوالية للرأسمالية الأوروبية وبالتالي السياسة الأوروبية، إلا أنه محمّل بمسلّمات ثقافية عدة وحجج تاريخية مزيفة وإرث ثقيل من التمييز العنصري ضد الآخر. هذا الآخر الغير أوروبي غير المنتمي للحضارة الغربي حتى يومنا هذا ما يزال يوصف بالتخلف عن قيم عالمية معينة يحملها الغربي

فقط، وأن سبب هذا التخلف عند كثير من المثقفين الغربيين هو سبب يعود للأصول الثقافية التي يجئ منه الآخر. فقد يكون السبب هو الإسلام أو اليهودية، أو سبب يعود للأصول العرقية لكون هؤلاء عرب أو سود أم شرق آسيويون أو يهود. صنع الآخر في الفكر الأوروبي هو قديم قِدم الاستكشافات الأوروبية وانفتاحها على باقي العالم، مرورا بالاستعمار والرؤية الدينية للآخر غير المسيحي.

إن حركات اليمين المتطرف تشترك كلها في بعض الخصائص على الرغم من اختلاف القوميات من فرنسية، وألمانية، وانجليزية، وهولندية، وبلجيكية، الخ. من هذه الصفات كره اليمين المتطرف للحداثة السياسية والفكرية والأخلاقية. فهو عموما ضد الديمقراطية ولكنه يقبل بها رغماً عنه وبخاصة إذا كانت تعطيه الأصوات الكافية لانتخاب نوابه في البرلمان. في الواقع أنه كان ضد الديمقراطية والأنظمة البرلمانية حتى فترة قصيرة.

ولكنه غير رأيه مؤخرا لأن الديمقراطية أصبحت حقيقة واقعة لا مفر منها. فالأغلبية العظمى من الشعب في البلدان الأوروبية تؤمن بها ولا تقبل بأي نظام السياسي آخر كبديل عنها. ولهذا السبب فإن اليمين المتطرف استسلم للأمر الواقع مؤخرا وقبل باللعبة الديمقراطية. أما في السابق فكان يلجأ إلى القوة والعنف والضرب لتأكيد وجوده أو فرض أفكاره. يضاف إلى ذلك أن اليمين المتطرف متعصب قوميا أو دينيا وأحيانا الاثنين معا. ولذلك فهو يكره الأجانب الذين ينتمون إلى قوميات أخرى غير قوميته وأديان غير دينه. ومعظم حركات اليمين المتطرف عنصرية تؤمن بتفوق العنصر الأوروبي الأشقر «الجميل» في فرنسا، أو حركة اليمين المتطرف في هولندا، الخ. وأكبر مثال على ذلك النازيين الجدد في ألمانيا أو حركة جان ماري لوبن في فرنسا، أو حركة اليمين المتطرف في هولندا، الخ.

ويمكن القول إن أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا مجمعة على الأهداف التالية: أولا إيقاف هجرة الأجانب إلى أوروبا بل وحتى طرد الأجانب من أوروبا إذا أمكن. وثانيا الحقد على الطبقة السياسية التقليدية سواء أكانت من أحزاب اليمين أو اليسار على حد سواء. ويرافق ذلك كره الديمقراطية النيابية. وثالثا كره الاشتراكية والعدالة الاجتماعية بشكل عام وتأييد الرأسمالية على المستوى الاقتصادي.